



ورقة بحثية بعنوان:
"تضييق مساحات عمل مجالس الطلبة (الجامعات)
بفعل الاحتلال الإسرائيلي وتقييد الحريات العامة"

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية - مفتاح

رام الله - فلسطين
تشرين الأول 2024

تضييق مساحات عمل مجالس الطلبة (الجامعات) بفعل الاحتلال الإسرائيلي وتقييد الحريات العامة

ضمن مشروع "تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين"

منشورات "مفتاح" 2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"



إعداد: أ. وسيم برغال (شركة A2Z+ للاستشارات).

طاقم "مفتاح":

مديرة برنامج الحكم الصالح

لميس الشعبي - الحنتولي

مسؤول وحدة الأبحاث والدراسات

عبد العزيز الصالحي

التدقيق اللغوي: محمود السعدي

بدعم من: الاتحاد الأوروبي



تم إصدار الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الدراسة هي من مسؤولية "مفتاح"، ولا

تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

كلمة مفتاح

في إطار سعي المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" للمساهمة في خلق بيئة ديمقراطية مدنية، ولغاية المساهمة في تعزيز الفهم العام حول مواضيع رئيسية، ومنها: تضيق المساحات المتاحة للمجتمع المدني الفلسطيني وتقييد الحريات العامة، خصوصا في ظل الظروف الفلسطينية الحالية التي تشهد تصاعدا في العمليات العسكرية الحربية من قبل الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وغياب الحماية الدولية، وضمور الموقف الرسمي الفلسطيني.

انسجاما مع هذه المتغيرات جميعها، ولأهمية الحالة الفلسطينية وخصوصيتها، عملت مؤسسة "مفتاح" على إنتاج مجموعة من الأوراق البحثية التي تبحث في العوامل المؤثرة في المساحة المدنية المتاحة أمام الفلسطينيين، وآليات التضيق الممارسة على المجتمع المدني الفلسطيني، ومنها "مجالس الطلبة والحركات الطلابية من خلفها"، وهي العناصر التي تعد أحد أهم العناصر المكونة للمجتمع المدني الفلسطيني.

وبلا شك، فإن الحركة الطلابية الفلسطينية والمجالس الطلابية لها تاريخ طويل في بناء وعي شبابي وجمعي لا يقتصر على البيئة الداخلية للجامعات فقط، بل ويمتد لخارج أسوار الجامعات، إذ إنه ومنذ السبعينيات من القرن الماضي نشطت هذه الأجساد الطلابية داخل أروقة الجامعات ومعاهد التعليم العالي لمجابهة الاحتلال الإسرائيلي وسطوته ومجموعة الإجراءات والممارسات التي تتعرض لها الحركات الطلابية، سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي، من اعتقالات واقتحام الجامعات، إضافة إلى الأثر الملموس الذي تركه الانقسام الداخلي الفلسطيني على النشاط ضمن الحركات الطلابية.

لذا، ومن منطلق تعزيز مفاهيم الحقوق المطلوبة، وترسيخ الأدوات المدنية للمسارات الخاصة بتحصيل الحقوق الطلابية، لا بد من تقديم بعض القضايا الأساسية المتعلقة بهذا الإطار، وهي التي خرجت عن هذه الورقة، للعمل عليها من خلال الحوار وإصدار المواقف الجمعية، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الحركات والمجالس الطلابية للنهوض بدورها مستقبلا.

تضع مؤسسة "مفتاح" هذه الورقة البحثية بين أيديكم، والتي تناقش المتغيرات والتحديات التي تواجه مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وكانت الحالات الدراسية لهذه الورقة: جامعة بيرزيت وجامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة (كمجتمع للدراسة)، وذلك لفهم محدودية المساحة المدنية المتاحة لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، ومشاركة نتائجها لتعزيز العمل الجمعي ضمن عمل مؤسسات المجتمع المدني في المنظور القريب.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

قائمة المحتويات

6	<u>الملخص التنفيذي</u>
9	<u>مقدمة</u>
10	<u>منهجية العمل</u>
12	<u>مفهوم المساحة المدنية والقيود على الحريات العامة في السياق الفلسطيني</u>
17	<u>جدول رقم (1) يوثق عدد الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير</u>
17	<u>جدول رقم (2) يوثق عدد الانتهاكات المتعلقة بالحق في التجمع السلمي</u>
18	<u>واقع الحركة الطلابية ودورها في الساحة الوطنية</u>
21	<u>دور مجالس الطلبة في تعزيز المشاركة المدنية والتمثيل الطلابي</u>
23	<u>أدوار مجالس الطلبة ومسئولياتها</u>
24	<u>عوامل التأثير على المساحة المدنية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية</u>
24	<u>دور الاحتلال الإسرائيلي في تقييد تجربة عمل المجالس الطلابية</u>
26	<u>الانقسام السياسي الداخلي وأثره على تجربة عمل المجالس الطلابية</u>
30	<u>جدول رقم (3): يلخص حالة الانتخابات لمجالس الطلبة في جامعات</u>
30	<u>الضفة الغربية خلال الفترة من (2005 - 2023)</u>
30	<u>الانتهاكات الممارسة ضد الكتل ومجالس الطلبة</u>
32	<u>تراجع دور الحركة الطلابية ومحدودية مشاركة الطلبة</u>
33	<u>محدودية مشاركة الفتيات في المجالس الطلابية</u>
35	<u>استقلالية الجامعات ودور الإدارات الجامعية في التعامل مع مجالس الطلبة</u>
38	<u>التحديات والتوصيات المتعلقة بعمل الحركة الطلابية الفلسطينية ومجالس الطلبة</u>
43	<u>جدول رقم (4): إطار التدخلات المقترحة- يوضح أبرز</u>
43	<u>الفجوات والتحديات الرئيسية والتدخلات المقترحة</u>
47	<u>توصيات على صعيد الجامعات</u>
48	<u>توصيات على صعيد مجالس الطلبة</u>
49	<u>توصيات على المستوى الوطني ولصانعي السياسات</u>
51	<u>الملاحق والمرفقات</u>
51	<u>مرفق رقم (1.1): قائمة المقابلات الفردية مع ممثلي عمادة شؤون الطلبة في الجامعات</u>
51	<u>مرفق رقم (1.2): قائمة المقابلات الفردية مع ممثلي الكتل ومجالس الطلبة</u>
52	<u>مرفق رقم (1.3): قائمة المقابلات الفردية مع ممثلي مجالس الطلبة في الفترة بين (1987- 2002)</u>

المخلص التنفيذي

تأتي هذه الدراسة ضمن إطار عمل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" للمساهمة في خلق بيئة ديمقراطية مدنية، وذلك من خلال الفهم والبحث والتحليل بشأن مواضيع رئيسية، كالمساحات المتاحة للمجتمع المدني الفلسطيني، خصوصا في ظل الظروف الحالية التي تنحصر فيها مساحات العمل الأهلي والمدني.

وهدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في واقع المساحات المدنية المتاحة أمام مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية. وبناء على ذلك، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التفسيري لوصف واقع مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وتفسير هذا الواقع من خلال ربطه بالسياق العام للفضاء المتاح للمجتمع المدني الفلسطيني.

استخدم معدو الدراسة المقابلات الفردية كأداة أساسية لعملية جمع المعلومات الأولية مع أعضاء مجالس طلبة وممثلي عمادة شؤون الطلبة في ثلاث جامعات فلسطينية، وهي: جامعة بيرزيت وجامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة. واستند الباحثون إلى مراجعة الأدبيات والبيانات المتاحة كمصادر ثانوية للبيانات. كما نفذت الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين شهر أيلول من العام 2024 ولغاية تشرين الأول 2024، وهي الفترة التي شهدت فيها محافظات الضفة الغربية ظروفًا صعبة ناجمة عن سياسات الاحتلال المتمدة في تضيق الحركة على الفلسطينيين، وفي ظل استمرار حرب الإبادة على المدنيين في فلسطين المحتلة.

كشفت الدراسة أن أبرز ما يؤثر سلبا على فعالية مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية سياسة الاعتداءات الإسرائيلية واستهداف الحركات الطلابية، والتي كانت عملية مستمرة ومتواصلة خلال الفترات المتعاقبة، وعبر عدة آليات قمعية وأشكال من الاستهداف الممنهج، وذلك بهدف تقويض عمل الحركة الطلابية الفلسطينية والحد من قدرة مجالس الطلبة المتعاقبة في الجامعات الفلسطينية على التأثير في الفضاء العام، ومنعها من المشاركة في النضال الوطني الفلسطيني ومقاومة الاحتلال، وهي تأتي ضمن استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى فصل الجامعات الفلسطينية عن بيئتها وسيقائها الوطني، وهي أحد أهم العوامل المؤثرة سلبا على حرية الفضاء المدني والمساحات المتاحة لممارسة الحركة الطلابية لدورها ومهامها المختلفة.

ومن الملاحظ أن الاعتداءات على الجامعات الفلسطينية قد تزايدت خلال الحرب الحالية على قطاع غزة منذ أحداث السابع من أكتوبر، فالغارات الإسرائيلية والقصف المتعمد وعمليات التدمير الممنهج أدت إلى تدمير كلي أو إحداث أضرار جسيمة في مقرات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، والبالغ عددها تسع عشرة جامعة، في حين تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على الجامعات والطلبة في الضفة الغربية، حيث قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة عشر طالبا جامعيًا، واعتقل عددا كبيرا من الطلبة وهيئات التدريس، واقتحم العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وفرض قيودا على الحق بالتنقل، ما تسبب بمنع الطلبة من الوصول إلى جامعاتهم، فيما تحولت غالبية الجامعات إلى نمط التعليم الإلكتروني.

كما أن الانقسام الفلسطيني الذي بلغ ذروته في العام 2007، ترك آثارا سلبية على المجتمع الفلسطيني وعلى الكتل الطلابية والمساحات المدنية الخاصة بمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وقد تم التعبير عن ذلك من خلال الصراعات المتبادلة والتجاذبات السياسية والاستقطاب الحاد، وتحديدًا بين مجالس الطلبة والكتل الطلابية التابعة لحركتي فتح وحماس، ما عقد المشهد الطلابي، وأثر سلبًا على مسار عمل المجالس والاتحادات الطلابية، وتمثل ذلك في وجود صراعات واقتتال داخلي في بعض الأحيان وانتهاكات مختلفة ضد الكتل الطلابية من قبل الأجهزة الأمنية، وعمليات تأجيل الانتخابات لمجالس الطلبة، سواء في الضفة الغربية، أو إغائها في قطاع غزة.

كما كشفت الدراسة وجود فجوة بين تجربة العمل الطلابي في الماضي والحاضر، ففي الفترة التي سبقت الانقسام الفلسطيني، كانت مجالس الطلبة أكثر انخراطًا في العمل الوطني، ويتمتع الطلبة بوعي وطني عالٍ ومساحة أكبر من الحرية. أما اليوم، فتواجه المجالس تحديات متنوعة، منها القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وآثار الانقسام الفلسطيني، واختلاف أولويات الطلبة نتيجة تغيير السياقات الاجتماعية والثقافية، والتحديات الاقتصادية، التي ساهمت في تراجع مفهوم العمل الطلابي ودور الحركات الطلابية بالعموم. أما اليوم، فيواجه الطلبة قيودًا متعددة، سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو التدخلات من قبل الأجهزة الأمنية في مسارات عمل الحركة الطلابية واتجاهاته، ما يحد من قدرتهم على العمل بحرية واستقلالية.

وتبين الدراسة أن المساحة المدنية ومستوى الحرية المخصصة لمجالس الطلبة تختلف من جامعة إلى أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقًا لطبيعة العلاقة مع الإدارات الجامعية، ومدى انتظام العملية الانتخابية، التي لم تعقد بشكل مستمر ومنتظم في غالبية الجامعات الفلسطينية، إضافة إلى طبيعة النظام الانتخابي الطلابي المعتمد، فجامعات مثل بيرزيت

وجامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس المفتوحة تعتمد على نظام الانتخاب النسبي، أما جامعات مثل الجامعة الإسلامية فتتبنى نظام الانتخاب القائم على الأغلبية (نظام فردي)، وهو ما تعارضه غالبية الكتل الطلابية، خصوصاً الكتل الطلابية اليسارية.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات المتعلقة بضرورة تحييد الجامعات عن التجاذبات السياسية من خلال الحفاظ على استقلالية الجامعات، وتطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بها، وضمان إجراء انتخابات دورية ومنتظمة لمجالس الطلبة، وإنشاء آليات لرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطلبة والجامعات الفلسطينية، وتنظيم برامج تدريب لأعضاء مجالس الطلبة حول مفاهيم الديمقراطية والمواطنة الحاضنة للتنوع، كمهارات الحوار وحل النزاعات، إضافة إلى عقد ورش عمل لنقاش الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمجالس الطلبة والعلاقة مع الإدارات الجامعية، وإجراء مراجعة وتطوير للوائح أو الأنظمة الداخلية لمجالس الطلبة، بالتعاون مع الكتل الطلابية، وذلك فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، والأنشطة المخصصة لمجالس الطلبة، وتنظيم الانتخابات.. وغيرها.

يمتاز واقع المساحة المدنية "الفضاء المدني" في فلسطين بأنه فضاء معقد، نتيجة لتداخل عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، فالاحتلال الإسرائيلي يفرض قيودا شديدة على الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والتنقل، في حين يزيد الانقسام السياسي الداخلي من تعقيد المشهد، ويؤدي إلى تحديات إضافية في العمل المدني. ومع ذلك، يظل الفضاء المدني الفلسطيني مهما باعتباره وسيلة للمشاركة المجتمعية والمساهمة في تعزيز مفهوم النضال من أجل الحقوق الوطنية، بالرغم من التحديات المختلفة التي تواجهه.

ويمكن القول إن مفهوم "الفضاء المدني" إجرائيا يشير إلى ممارسة الحقوق والحريات ضمن الحيز العام (المادي)، ويمتد وصولا إلى الفضاء الافتراضي (الإلكتروني)، ويتضمن هذا المفهوم البيئة أو المساحة المدنية التي يمكن فيها للأفراد والجماعات أن يعبروا من خلالها عن آرائهم، ويتفاعلوا، وينظموا أنفسهم بحرية، ويعملوا معا لتحقيق مصالحهم المشتركة والتأثير في عملية صناعة القرار، ويتضمن ذلك الحق في التجمع السلمي، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات. تجدر الإشارة إلى أن الفضاء المدني لم يبدأ في التشكل مع قيام السلطة حصرا، بل كان موجودا قبل ذلك، حيث نشأ وتطور في إطار مقاومة الاحتلال وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني في فترة ما قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، من خلال المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والأطر الطلابية، التي كانت تؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على نسيج المجتمع في ظل غياب الدولة، ومع ذلك فإن نشوء السلطة الفلسطينية ساهم في تنظيم الفضاء المدني من خلال إصدار التشريعات والقوانين، وإيجاد إطار قانوني وهيكلية لعمل منظمات المجتمع المدني.

ترك الانقسام تأثيراته السلبية العميقة على الحقوق والحريات العامة التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني، فالانقسام عمل على الحد من حق المواطنين بالتعبير والتجمع السلمي، حيث ازدادت الانتهاكات الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير من قبل السلطة التنفيذية، وارتفعت نسبة ملاحقة المواطنين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم واتجاهاتهم السياسية، خصوصا على وسائل التواصل الاجتماعي، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات التعسفية بحق الناشطين السياسيين والصحفيين عبر الاستدعاء والتحقيق والاعتقال، وأحيانا المحاكمة.

تبحث هذه الورقة العوامل المؤثرة في واقع المساحات المدنية المتاحة أمام مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وذلك ضمن إطار إثراء المعرفة عبر البحث حول الأجساد الطلابية التي لطالما كانت حاضرة في الفضاء المدني الفلسطيني، ووصف وضعها الآن، خصوصا في ظل الظروف الحالية التي تنحصر فيها مساحات العمل الأهلي والمدني.

منهجية العمل

تم استخدام المنهج الوصفي التفسيري، وذلك لوصف واقع مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وتفسير هذا الواقع من خلال ربطه بالسياق العام للفضاء المتاح للمجتمع المدني الفلسطيني. وفي إطار جمع البيانات، تم تنفيذ عدد من المقابلات الفردية مع أعضاء مجالس الطلبة وممثلي عمادة شؤون الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وتحديدًا في جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة القدس المفتوحة، حيث هدفت هذه المقابلات إلى الوصول إلى إجابات عن حجم المساحات المدنية التي تنشط بها مجالس الطلبة، وما تواجهه من معوقات أو تحديات تعمل على الحد من تلك المساحات عبر إبراز أهم المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تسليط الضوء على التحديات التي تقف أمام مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية في سعيها لزيادة نوع النشاطات الطلابية وحجمها داخل الفضاء المدني المخصص لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

أما على صعيد البيانات الثانوية، فتم إنجاز مراجعة شاملة للعديد من الدراسات والمنشورات والأدبيات ذات الصلة بالحركات الطلابية في السياق الفلسطيني، حيث هدفت هذه المراجعة إلى تحليل الوضع الراهن وتوضيح المساحة المدنية المتاحة، من خلال استكشاف التوجهات الحالية والتطورات التاريخية ذات الصلة. كما تم جمع معلومات تفصيلية حول الظواهر محل الدراسة، بما في ذلك تأثيراتها المختلفة على المجتمع المدني والعوامل المؤثرة فيها.

كما شمل الاستعراض تحديد الفجوات والتحديات التي لم يتم تناولها بشكل كاف في الأدبيات السابقة، ما ساعد في توجيه البحث الحالي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وتم كذلك تقييم التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجالس الطلابية، ومقارنة المنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة لاستخلاص أفضل الممارسات والأساليب.

تم تحليل النتائج النوعية وربطها في سياق مشترك، من خلال تسليط الضوء على مفهوم الظاهرة محل الدراسة، إذ تضمنت المهمة استكمال عملية تحليل البيانات التي تم جمعها عبر المقابلات ومراجعة الأدبيات، ومراجعتها وتحليلها، وشكلت المعلومات بنية لتغذية البحث، إضافة إلى التحليل المتقاطع للبيانات المرتبط بالمهمة.

تضع الورقة البحثية مجموعة من العوامل المؤثرة في واقع المساحات المدنية المتاحة أمام مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، والتي من الممكن القول إنها محاور أساسية تحتاج إلى وصف نوعي لفهم واقع الحركة الطلابية اليوم في السياق الفلسطيني. لذا؛ فإن الدراسة تبحث في المحاور التالية:

- التعرف على مكانة الحركة الطلابية في إطار الفضاء المدني "المساحة المدنية" والعلاقة مع المتغيرات السياسية.
 - إبراز أهم العوامل المؤثرة في الفضاء المدني المخصص لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.
 - تحليل أهم المعوقات التي تحد من مساحة الفضاء المدني المخصص لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.
- جاءت هذه المحاور من منطلق أن الأجسام الطلابية تعمل داخل الجامعات الفلسطينية في بيئة معقدة، فمن جانب تشكل الانتهاكات المستمرة أحد التحديات الأساسية للحركة الطلابية، إضافة إلى أن الانقسام الفلسطيني وسياسة الاستقطاب الداخلي بين القوى السياسية الفلسطينية من أبرز العوامل المؤثرة على الفضاء المدني لمجالس الطلبة، ومن جانب آخر فإن القوانين والإجراءات المتعلقة بالنشاط الطلابي لها بصمة واضحة في التأثير على الفضاء المدني لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

تتمحور مشكلة البحث حول الإجابة عن السؤال الأساسي لمشكلة البحث، الذي يسعى للإجابة عن السؤال التالي: "كيف يمكن فهم العوامل التي أدت إلى محدودية المساحات المدنية والمشاركة الفعالة أمام مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية؟"، وللإجابة عن السؤال الأساسي تم طرح عدة أسئلة فرعية:

1. كيف من الممكن وصف واقع مجالس الطلبة ودورها في تعزيز المشاركة المدنية والتمثيل الطلابي؟
2. ما هي أدوار ومسؤوليات مجالس الطلبة في تعزيز المشاركة المدنية والتمثيل الطلابي؟
3. ما هو مفهوم المساحة المدنية والقيود على الحريات العامة في السياق الفلسطيني؟
4. كيف يمكن فهم دور الإدارات الجامعية في التعامل مع مجالس الطلبة وحرية التعبير؟
5. ما هي عوامل التأثير على المساحة المدنية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية؟
6. ما هي التحديات التي تواجهها مجالس الطلبة والمرتبطة بمحدودية المساحة المدنية؟

7. هل هنالك حاجة إلى تدخلات أو سياسات لتعزيز مساحة الحرية لمجالس الطلبة؟

وتشمل هذه الدراسة حدودا مكانية وزمانية لتغطية الجوانب المتعلقة بمحدودية المساحات المدنية المخصصة لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

تركز الدراسة على الجامعات الفلسطينية بشكل أساسي، بما في ذلك جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة القدس المفتوحة. وتم اختيار هذه الجامعات لأنها تشكل نماذج لواقع الحركة الطلابية والفضاء المدني في بيئات متنوعة سياسيا وجغرافيا. أما بخصوص الفترة الزمنية التي تغطيها الورقة البحثية، فهي الفترة ما بعد الانقسام السياسي الفلسطيني في عام 2007 حتى الوقت الحالي، وتم اختيار هذه الفترة لتسليط الضوء على تأثير الانقسام الداخلي الفلسطيني والتغيرات السياسية والاجتماعية على الفضاء المدني لمجالس الطلبة، إضافة إلى التحديات المستمرة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، ما يحد من حرية التعبير والمشاركة الطلابية. أما بخصوص فترة تنفيذ الدراسة، فكانت في شهري أيلول وتشرين الأول من العام 2024.

مفهوم المساحة المدنية والقيود على الحريات العامة في السياق الفلسطيني

يتضمن مفهوم "الفضاء المدني" ممارسة الحقوق والحريات ضمن الحيز العام (المادي)، ويمتد وصولا إلى الفضاء الافتراضي (الإلكتروني)، ويشير هذا المفهوم إلى البيئة أو المساحة المدنية التي يمكن فيها للأفراد والجماعات أن يعبروا عن آرائهم، ويتفاعلوا، وينظموا أنفسهم بحرية، ويعملوا معا لتحقيق مصالحهم المشتركة والتأثير في عملية صناعة القرار، ويتضمن ذلك الحق في التجمع السلمي، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات.¹

كذلك، وفقا للأمم المتحدة، فقد عرفت المساحة المدنية بأنها "البيئة التي تمكن الأفراد من المشاركة المجدية عبر الإنترنت وفي الحياة الواقعية في حياة مجتمعهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يعبر الأفراد عن آرائهم بحرية ودون خوف، ويجتمعون بسلام، ويشاركون بصنع القرارات المتعلقة بالقضايا التي تؤثر في حياتهم".²

¹ - نعمة، أديب. "الفضاء المدني في البلدان العربية: مدخل نظري وإشكاليات راهنة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية". بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية. انظر/ي الرابط التالي: <http://surl.li/rpmdih>

² - المصدر السابق.

يقوم جوهر الفضاء المدني على أربع ركائز، تتمثل في: المشاركة، والحريات المدنية، والحريات الإعلامية والرقمية، وتوفير البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني.

وبالنسبة للمشاركة، فإنها تشير إلى الحق في المشاركة في الشؤون العامة، والمساهمة في صنع القرار، والتي يمكن أن تتم بشكل فردي أو بشكل جماعي من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وثانية الركائز، هي الحريات المدنية، والتي تضمن الحق في الحصول على المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، وحق التجمع السلمي، وحماية المبلغين والناشطين الذين يمارسون نشاطاتهم ضد أي سلوك أو سياسة تنافي القانون والأخلاق، فيما تمثل الركيزة الثالثة الحقوق والحريات الإعلامية والرقمية عبر ضمان ممارسة الإعلام المستقل وجاهايا أو عبر شبكة الإنترنت وحماية البيانات المتعلقة بالحريات المدنية، أما الركيزة الرابعة فهي توفير البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، وهي تشمل توفير بيئة داعمة لمنظمات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها وحرية عملها، والحق في التمويل وتوفير الحوافز الضريبية وتنمية القدرات لمنظمات المجتمع المدني.³

يمتاز واقع المساحة المدنية "الفضاء المدني" في فلسطين بأنه فضاء معقد، نتيجة لتداخل عدة عوامل: سياسية واجتماعية واقتصادية، فالاحتلال الإسرائيلي يفرض قيودا شديدة على الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتنقل، في حين يزيد الانقسام السياسي الداخلي من تعقيد المشهد، ويؤدي إلى تحديات إضافية في العمل المدني. كذلك فإن ضعف المنظومة التشريعية والبيئة القانونية والسياق الاجتماعي والاقتصادي، يجعل من الصعب على المجتمع المدني الفلسطيني القيام بدوره بفعالية. ومع ذلك، يظل الفضاء المدني الفلسطيني مهما باعتباره وسيلة للمشاركة المجتمعية والمساهمة في تعزيز مفهوم النضال من أجل الحقوق الوطنية، بالرغم من التحديات المختلفة التي تمت الإشارة إليها.

وبناء على ما ذكر، يمكن الإشارة إلى أن وجود الاحتلال الإسرائيلي يعد أحد التحديات الأساسية التي تعيق عمل الفضاء المدني في السياق المحلي، على اعتبار أن فلسطين تخضع للاحتلال منذ فترة طويلة، حيث انتقلت فلسطين من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، واستكمل هذا الاحتلال عام 1967. لذا، فإن الفضاء المدني في فلسطين تأثر سلبا بسبب غياب مفهوم الدولة واستمرار الاحتلال.

وخلال فترة نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994، حدثت تغييرات ملموسة في الفضاء المدني الفلسطيني، حيث شرعت السلطة الفلسطينية بممارسة صلاحياتها في المناطق التي تديرها والبدء في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية الرسمية،

³- قنديل، راندة. "دراسة حول: تقييم المساحة المتاحة أمام الفضاء المدني الفلسطيني للمشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة على تنفيذها". رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الجزء الأول، 2024. انظري الرابط التالي: <http://surl.li/mczagw>

وساهمت في تنظيم الفضاء المدني، من خلال إصدار التشريعات والقوانين وإيجاد إطار قانوني وهيكل عمل منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، يجب الإقرار بأن الفضاء المدني لم يبدأ في التشكل مع قيام السلطة، بل كان موجوداً قبل ذلك، حيث نشأ وتطور في إطار مقاومة الاحتلال وتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني في فترة ما قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، سواء من خلال المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والأطر الطلابية، التي كانت تؤدي دوراً رئيسياً في الحفاظ على نسيج المجتمع في ظل غياب الدولة.

كذلك، فقد حدد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2005 للسلطة الفلسطينية الإطار العام الناظم لحقوق المواطن الفلسطيني، التي يحق له ممارستها وفقاً لهذا القانون، فالمادة رقم 19 من القانون الأساسي ضمنت حق المواطن الفلسطيني بالتعبير عن رأيه وفقاً للقانون، وينظم القانون الأساسي وفقاً للمادة رقم 26 الحق في المشاركة السياسية للمواطنين الفلسطينيين عبر الانضمام وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والحق في التجمع ضمن حدود القانون.⁴

كذلك فقد أبرز القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2005 الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن يحظى بها المواطن الفلسطيني، فالقانون أظهر وفقاً للمادة رقم 5 شكل النظام السياسي في فلسطين، فالنظام السياسي في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية، وينتخب فيه رئيس السلطة بشكل مباشر. أما المادة رقم 6، فأشارت إلى مبدأ سيادة القانون كأساس للحكم في فلسطين، وأظهر القانون الأساسي الحقوق والحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون، فقد أشارت المواد رقم 9 و10 و11 إلى أن الفلسطينيين متساوون أمام القضاء، ولا يخضعون للتمييز، وحقوق الإنسان مكفولة، ويتوجب حمايتها، والحرية الشخصية هي حق طبيعي ولا تمس. كذلك منع القانون الأساسي الفلسطيني التعذيب وممارسته وفقاً للمادة رقم 13. وعلى الرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني ينص بوضوح على مبدأ الفصل بين السلطات وصون الحريات العامة، فإنه في الوقت نفسه منح رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية إصدار قرارات بقوة القانون. هذا الاستثناء للسلطة التنفيذية أدى إلى إصدار عدد من التشريعات والقوانين التي تتعارض في أغلب الأحيان مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة.⁵

في السياق ذاته، فقد شكل الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، والذي بلغ ذروته صيف عام 2007 ونتج عنه وجود سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بداية التقلص في مساحات الفضاء المدني الفلسطيني، فالسلطات التشريعية

⁴- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2005

⁵- معهد الحقوق في جامعة بيرزيت. "الحقوق السياسية في فلسطين بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وفاق المصالحة"، 2014.

والقضائية الفلسطينية الضامنة للحقوق المدنية تعرضت لمستويات غير مسبوقة من التضييق والتهميش، وذلك من خلال مجموعة المراسيم والقرارات الرئاسية التي تم إصدارها، وأثرت بشكل سلبي على دور السلطين في أدائهما أدوارهما. بدأت الإجراءات المتعلقة بتقليص مساحات الفضاء المدني الفلسطيني عبر التركيز على المؤسسات المدنية والأهلية، حيث استندت تلك الإجراءات المتعلقة بتلك المؤسسات إلى إعلان حالة الطوارئ عام 2007، حيث أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قرارا بتفويض وزير الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الجمعيات التي تمارس نشاطات مخالفة للقانون، وذلك دون وجود أية معايير أو ضوابط. لذا، أدى هذا القرار الرئاسي إلى حل أكثر من 100 مؤسسة أهلية، ولم يتم إنصافها حتى الآن.⁶ استمرت السلطة التنفيذية بتبني التعديلات لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، فخلال عامي 2011 و 2021 أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قرارين بقانون استهدفا تعديل المادة رقم 39 من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، فوفقا للتعديل الأول عام 2011، والذي استهدف مصير أموال الجمعيات إذا صدر قرار بحلها، فإن الأموال الخاصة بالمؤسسات الأهلية سوف تحال إلى الخزينة العامة في حال حل تلك المؤسسات، أما التعديل الثاني عام 2021 فقد استهدف كذلك أن تقوم الدائرة المختصة في وزارة الداخلية "بنفسها" بإجراءات تصفية الجمعيات وجرد أموالها بعد حلها ورفع تقرير بالتصفية إلى وزير الداخلية لإحالة أموالها المنقولة وغير المنقولة من خلاله (وزير الداخلية) إلى الخزينة العامة.⁷ شكل هذا التعديل مخالفة صريحة للمادة رقم 21 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، التي تنص على أنه "لا مصادرة إلا بحكم قضائي"، ويشكل هذا التعديل انتهاكا وتجاوزا للمعايير الدولية بشأن الحق في حرية تكوين الجمعيات.

كذلك، تضمن القرار بقانون الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية عام 2021، والمتعلق بإدخال تعديلات على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، عددا من التعديلات الإضافية (المادة رقم 13)، والتي هدفت إلى إلزام الجمعيات بأن تقدم إلى وزارة الاختصاص "خطة عمل سنوية وموازنة تقديرية للسنة المالية الجديدة منسجمة مع خطة الوزارة المختصة"، وهذا ما يعني أن المؤسسات الأهلية ستعمل حسب خطة وزارة الاختصاص، وليس وفقا لرؤيتها ورسالتها وأهدافها وبرامجها، أي التعامل مع المؤسسات الأهلية وكأنها إدارات حكومية تتبع وزارة الاختصاص وتأتمر بأوامرها، بل وعليها أن تبرمج عملية التخطيط ورصد الموازنات المالية على خطة وزارة الاختصاص، كما لا يوجد سقف زمني في النص لتقديم الخطط والموازنات

⁶ - ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته، 2021.

⁷ - المرجع السابق

التقديرية للمؤسسات الأهلية لوزارة الاختصاص خلال السنة المالية الجديدة، ما يعني بالنتيجة أن العملية برمتها ستخضع لأهواء وأمزجة السلطة التنفيذية بما يؤدي لإجهاض استقلالية المؤسسات.⁸

اشتملت التعديلات على المادة رقم 13 قضايا مالية وإدارية أخرى، مثل تقديم الجمعيات تقريرا مصادقا عليه من مدقق حسابات قانوني يحتوي على بيانات تفصيلية ومؤشرات حول الأثر الناتج عن المشاريع والنشاطات التي تم عقدها خلال السنة المالية، واستهدفت التعديلات كذلك إلزام الجمعيات بأن لا تتعدى نسبة الرواتب والمصاريف التشغيلية للجمعية 25% من موازنتها المالية، وهذا ما يدل على أن السلطة التنفيذية باتت تتحكم بالموازنات المالية للمؤسسات الأهلية وبنودها وكيفية توزيعها وسقفها ومقدار رواتب الموظفين في المؤسسات الأهلية من إجمالي الموازنة، ومقدار المصاريف التشغيلية.

تشير هذه الإجراءات بمجملها إلى سعي السلطة التنفيذية للتعامل مع الجمعيات على أنها إدارات حكومية تابعة لها وتعمل وفقا لأجندتها، وتسعى إلى جعل العمل الأهلي أشبه بالمقاولات والمشاريع التجارية، وإلى تفرغها من جوهره الحقوقي والوطني، وبهذه الإجراءات فإن السلطة التنفيذية تعمل على وضع قيود قانونية على مهنية النشاط الأهلي واستقلاليتها وحرية ودوره الرقابي على أداء السلطة التنفيذية.⁹

ترك الانقسام تأثيراته السلبية العميقة على الحقوق والحريات العامة التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني، فالانقسام عمل على الحد من حق المواطنين بالتعبير والتجمع السلمي، حيث ازدادت الانتهاكات الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير من قبل السلطة التنفيذية، وارتفعت نسبة ملاحقة المواطنين على خلفية تعبيرهم عن رأيهم، خصوصا على وسائل التواصل الاجتماعي، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات التعسفية بحقهم، مثل استدعاء الصحفيين والتحقيق معهم واعتقالهم، وأحيانا محاكمتهم.¹⁰

أشارت العديد من التقارير المحلية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان في فلسطين إلى أن انتهاك حرية الرأي والتعبير يعد واحدا من أكثر الانتهاكات استمرارية في المشهد السياسي الفلسطيني، ووفقا للتقارير الشهرية الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فقد بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة خلال العام 2022 ما يقرب من 58 شكوى بواقع 40 شكوى في الضفة

⁸ - المرجع السابق.

⁹ - المرجع السابق.

¹⁰ - مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس). "أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على الحقوق والحريات العامة". انظروا الرابط التالي:

<http://surl.li/kcujud>

الغربية و18 شكوى في قطاع غزة، وتتنوع الشكاوى المقدمة ضد الأجهزة الأمنية الفلسطينية ما بين حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام.¹¹

استمرت الانتهاكات بحق التجمع السلمي للمواطنين في الضفة الغربية وغزة خلال الأعوام الماضية. لذا؛ فقد تنوع شكل الانتهاكات بحق التجمع السلمي، مثل: منع عقد التجمعات السلمية وفضها أحياناً، واستدعاء بعض القائمين عليها والمشاركين فيها، واحتجاز البعض منهم والاعتداء على آخرين، وبلغ عدد الشكاوى الموجهة ضد انتهاكات التجمعات السلمية 27 شكوى، منها 20 في الضفة الغربية و7 في قطاع غزة، ففي الضفة الغربية تم فض 11 تجمعا، ومنع 9 تجمعات، واحتجاز 3 مشاركين، والاعتداء على سبعة آخرين، أما في قطاع غزة فقد تم فض 3 تجمعات سلمية، ومنع 4 تجمعات سلمية أخرى.¹² توضح الجداول أدناه الشكاوى المقدمة ضد الانتهاكات للحق في التعبير عن الرأي والحق في التجمع السلمي.

جدول رقم (1) يوثق عدد الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير¹³

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
2022	40	18	58
2021	56	14	70
2020	58	28	86

المصدر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، تقرير حالة حقوق الإنسان في فلسطين 2022.

جدول رقم (2) يوثق عدد الانتهاكات المتعلقة بالحق في التجمع السلمي¹⁴

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
2018	38	8	46
2019	3	15	18
2020	29	0	29
2021	35	5	40
2022	20	6	26

¹¹ - الهيئة المستقلة (التقرير السنوي الثامن والعشرون) للعام 2022 حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين، تم النشر بتاريخ 2023/9/6. للاطلاع:

<http://surl.li/zbqupy>

¹² - المرجع السابق.

¹³ - المرجع السابق.

¹⁴ - المرجع السابق.

المصدر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، تقرير حالة حقوق الإنسان في فلسطين 2022.

استمر النظام السياسي الفلسطيني المنقسم بوضع العقبات والمعوقات أمام توسعة مساحة الفضاء المدني الفلسطيني من خلال الحد من المشاركة السياسية للفلسطينيين، فالمؤسسات الفلسطينية اكتفت بالندوات والمؤتمرات السياسية، بينما غيبت الانتخابات التشريعية والرئاسية منذ ما يزيد عن 17 عاما، أما في قطاع غزة فالموقف السياسي المتعلق بالمشاركة السياسية كان يبدو هو الآخر سلبيا، حيث لم تجر الانتخابات المحلية في قطاع غزة منذ عام 2005، إذ ترفض حركة حماس إجراء الانتخابات الخاصة بالهيئات المحلية وتربطها بإجراء الانتخابات العامة، بينما لم تتوقف انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية.¹⁵

من خلال ما تقدم يتضح أن واقع الفضاء المدني في فلسطين يتعرض إلى العديد من القيود القانونية والإجرائية، حيث يبرز من خلال تحليل هذا الواقع انتهاك السلطة التنفيذية لمساحات الفضاء المدني، التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، وذلك عبر تبني إجراءات مخالفة لهذا القانون.

واقع الحركة الطلابية ودورها في الساحة الوطنية

تعود جذور الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات إلى ما قبل النكبة عام 1948، حيث بدأ الطلاب الفلسطينيون بتنظيم أنفسهم في تجمعات طلابية بهدف مواجهة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، ومع تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام 1959، اكتسبت الحركة الطلابية طابعا أكثر تنظيما وتأثيرا على الساحة الوطنية. منذ ذلك الوقت، لعبت الحركة الطلابية الفلسطينية دورا مهما في تعزيز وعي الطلبة وتنظيمهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتجنيدهم للمشاركة في

¹⁵ - المرجع السابق.

الحراك الوطني والانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة، حيث أسهمت في تنظيم التظاهرات، والمقاومة الشعبية في مراحل مختلفة من تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.¹⁶

فيما يتعلق بالممارسة الفعلية للحركة الطلابية، فإن الدور الذي تمارسه مجالس الطلبة المتعاقبة في الجامعات الفلسطينية، والمتعلق بالتمثيل الطلابي وما يرتبط بأداء وظائفها ضمن مفهوم المشاركة المدنية والسياسية والوطنية، تأثر سلباً نتيجة العديد من العوامل، خصوصاً بعد نشر السلطة الوطنية الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالانقسام الفلسطيني، ما أثر على الممارسة الفعلية والديمقراطية لمجالس الطلبة، إضافة إلى المساهمة في الحد من المشاركة الفعلية في الحركة الطلابية والانضمام لمجالس الطلبة المختلفة.

فمنذ سنوات طويلة كانت عملية تنظيم انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية تتم بشكل غير منتظم أو مستمر، فعلى الرغم من انعقاد انتخابات مجالس الطلبة في جامعات مثل جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت وجامعة الخليل في العام 2023، فإن انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية لم تنتظم لفترات مختلفة متأثرة بالواقع السياسي والانقسام الفلسطيني، ولقد سعى العديد من الباحثين إلى تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى محدودية حجم المشاركة المدنية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وذلك عبر إلغاء أو تأجيل انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية خلال السنوات الماضية، فالباحث عمر رحال أشار في دراسته إلى أن الانقسام الفلسطيني قد ترك آثاراً مباشرة على الإدارات الجامعية، التي تأثر دورها سلباً نتيجة الانتماءات السياسية لعدد منها، ونتيجة للوضع المشوه الناتج عن الانقسام السياسي والممارسة الديمقراطية غير المنتظمة للعديد من المجالس الطلابية، وتزايدت التدخلات من قبل الأجهزة الأمنية وبعض مرجعيات الأحزاب السياسية الفلسطينية في الشؤون الداخلية لبعض الجامعات والحركات الطلابية، إضافة إلى انتشار ظاهرة الإخلال بالأمن العام داخل الحرم الجامعي نتيجة للغياب الجزئي للإجراءات الأمنية. نتيجة لهذه العوامل قامت بعض الجامعات بتأجيل أو إلغاء الانتخابات الخاصة بمجالس الطلبة. وبالتالي، وصل رحال إلى قناعة مفادها أن الجامعات تشجع الحركة الطلابية بشكل نظري على المشاركة السياسية، ولكنها عملياً لا ترغب بها.¹⁷

¹⁶- رحال، عمر. "الحركة الطلابية الفلسطينية: إشكالية الفكر والممارسة وجدلية السلم الأهلي". رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية - ريفورم، 2020. انظري الرابط التالي: <http://surl.li/mxuzbj>

¹⁷- المصدر السابق.

قدم كل من **دلال باجس وحسن عبيد** تصورا حول أسباب محدودية المشاركة المدنية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، حيث رأى الباحثان أن الحركة الطلابية مرتبطة بشكل جوهري بالتجاذبات السياسية الفلسطينية. وبالتالي، فهي تعكس الرأي العام الفلسطيني، ونتيجة لغياب الانتخابات العامة الفلسطينية منذ سنوات نتيجة للانقسام الفلسطيني، تحول المنصات السياسية الثانوية مثل انتخابات مجالس الطلبة إلى منصات سياسية للفصائل الفلسطينية.¹⁸

أظهر الباحثان (**دلال باجس وحسن عبيد**) أن الانقسام السياسي الفلسطيني قد ترك آثارا وتحولات على البيئة السياسية الفلسطينية، خصوصا على صعيد انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، فوفقا للدراسة رأى الباحثان أن نشاط الكتل الإسلامية، وهي الذراع الطلابية لحركة حماس، قد تعرضوا لمجموعة من الإجراءات الأمنية من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ تمثلت في الاعتقال، أما حركة الشبيبة الطلابية فقد عززت من نشاطاتها داخل الجامعات الفلسطينية نتيجة للبيئة السياسية المناسبة التي أوجدتها السلطة الفلسطينية.

أبرز كل من **عقل صلاح وفازع صوافطة** أهم المعوقات التي تواجه مجالس الطلبة، سواء أكانت معوقات تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي وبدوره المباشر في اعتقال وقتل نشطاء الكتل الطلابية نتيجة للفعل المقاوم، أم المعوقات التي تضعها السلطة الفلسطينية أمام المشاركة المدنية لمجالس الطلبة.¹⁹

وأظهر الباحثان العوائق التي وضعتها السلطة الفلسطينية أمام المشاركة المدنية لمجالس الطلبة، فقد أشارا إلى أن السلطة الفلسطينية تمارس سياسة التضييق على الكتل المعارضة للسلطة ولمسارها السياسي، من خلال حظر الكتل الإسلامية بعد الانقسام السياسي الفلسطيني، وقامت بإضعاف الكتل الطلابية بما فيها حركة الشبيبة الطلابية، ومارست السلطة الفلسطينية ضغوطا على إدارات الجامعات للحد من أي نشاط سياسي معارض لتوجهاتها السياسية.

رأى الباحثان أيضا أن إدارات الجامعات تمارس دورا سلبيا تجاه وجود حركة طلابية قوية وفعالة، فالحركة الطلابية القوية والفعالة سوف تتعارض مع مصالح الجامعات، فمجالس الطلبة تشكل جسما ضاغطا على الجامعات، بحيث إنها تكون قادرة على ممارسة العمل المطربي والعمل الوطني، وهذا ما يتعارض في كثير من الأحيان مع سياسات الإدارات الجامعية.

¹⁸- عبيد، حسن وباجس، دلال. "مجالس الطلبة والنظام السياسي الفلسطيني: جامعات الضفة الغربية نموذجا". مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015.

¹⁹- صلاح، عقل محمد وصوافطة، فازع. "الدور السياسي لاتحاد مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية". مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد رقم 7، عدد رقم 1. 2023، ص 11-37.

دور مجالس الطلبة في تعزيز المشاركة المدنية والتمثيل الطلابي

تمثل مجالس الطلبة أطرا وهياكل شرعية يمارس الطلبة من خلالها نشاطاتهم المختلفة، وتعد هذه الأطر إحدى الوسائل المهمة التي يعتمد عليها في تنشئة الطلبة الجامعيين، وتعزيز مشاركتهم المدنية والديمقراطية، وتهيئتهم لاكتساب الوعي السياسي وإشراكهم في صنع القرارات داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. لذا، فإن الإجراءات التي تصاحب تكوين مجالس الطلبة من تمثيل طلابي تستند إلى نهج ديمقراطي، حيث يتم اختيار المجالس المتعاقبة من قبل الطلبة أنفسهم عبر الانتخابات داخل الجامعات بشكل دوري.²⁰

كذلك تعد مجالس الطلبة بمثابة تنظيمات طلابية نقابية يتم انتخابها من جموع الطلبة لتقوم بتمثيل الطالب أمام الإدارة الجامعية، وتمثل عمادة شؤون الطلبة حلقة الوصل ما بين إدارات الجامعة والمجالس الطلابية المتعاقبة، بحيث تقوم المجالس بتقديم الخدمات والأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية والسياسية، وبهذا فإن مجالس الطلبة هي الجسم النقابي الذي يوجه الطالب الجامعي ويعمل على تنظيم عملية ممارساته للأنشطة والخدمات المقدمة ومراعاة مصالح الطلاب، لذا فإن مجالس الطلبة تعد الممثل الوحيد للطلاب أمام الجامعة.²¹

تمارس المجالس والأطر الطلابية في الجامعات العديد من الوظائف والنشاطات السياسية، التي تهدف بشكل أساسي إلى خلق طالب واع قادر على المشاركة في الحياة السياسية الجامعية، وانطلاقا من هذه الفرضية تعمل مجالس الطلبة على تنفيذ عدد من الواجبات التي تستمد شرعيتها في تمثيل الحراك الطلابي عبر الممارسة الديمقراطية المستمرة للمجالس الطلابية في الجامعات المختلفة. من جهة أخرى، تقوم المجالس الطلابية أساسا على مفهوم المشاركة السياسية للطلبة، فالمشاركة السياسية، وعلى الرغم من العديد من التعريفات التي وضعت لها، فإنه يمكن إجمالها بأنها عبارة عن عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل ويعبر عن اتجاه عقلائي رشيد، وينبع من إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يبأشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية.²²

²⁰ - العراقي، سهام. "الطلاب والقضايا الجامعية". دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1994، ص 113.

²¹ - صلاح، عقل محمد وصوافطة، فازع. "الدور السياسي لاتحاد مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية". مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد رقم 7، عدد رقم 1. 2023، ص 11-37.

²² - الزيات، عبدالحليم. "التتمية السياسية". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. الجزء الأول، ط1، ص 18.

تعمل مجالس الطلبة على تنمية الوعي السياسي لجمهور الطلبة، فالوعي السياسي يعبر عن مستوى الإدراك لدى الشباب للواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع الذي يعيشون فيه، ودور الشباب في العملية السياسية بما يتضمنه من اتجاهات سياسية وانتمايات للأحزاب القائمة والسلوك الانتخابي. لذا، فإن الوعي السياسي يمكن تحديده من خلال ثلاثة أبعاد أساسية هي: أولاً وعي الفرد بما تتطلبه المشاركة في المجالات السياسية، وثانياً إدراك الفرد ما لديه من حقوق وما عليه من واجبات، وأخيراً امتلاك الفرد الرؤية الواضحة لمحيطة عبر قنوات الاتصال والأجهزة والقيادات في المجالات السياسية.

إن تنمية الثقافة السياسية والوطنية لدى الطلبة تعد من الوظائف المهمة التي يقوم بها مجالس الطلبة، فالثقافة السياسية تشير إلى مجموعة من المعتقدات والمعارف التي تسمح للفرد بممارسته للتجربة الروتينية لعلاقته بالسلطة التي تحكمه، فالثقافة السياسية تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجعية يعبرون بها عن هويتهم، وتمثل الثقافة السياسية النظام السياسي، وتتولى مهمة التعبير عنه من خلال التصورات والتقييمات التي يكتسبها الفرد من الحياة السياسية، إن الثقافة السياسية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للمجتمع التي تحدد تصورات الفرد وتتحكم في تصرفاته.²³

من جهة أخرى، فقد تمت الإشارة من قبل عميد شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، إلى أن "قسم العمادة يمثل حلقة الوصل ونقطة الالتقاء الأساسية بين الحركات الطلابية ومجالس الطلبة من جهة، وإدارة الجامعة من جهة أخرى، حيث تتولى العمادة مسؤوليات تنسيقية تتعلق بتنظيم الأنشطة والمهرجانات الطلابية، وتقوم بتلقي المقترحات والمراسلات من الحركات الطلابية، ثم تتولى مسؤولية متابعة هذه الأنشطة من خلال الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية داخل الجامعة".²⁴ ويتضمن هذا الدور التنسيقي التواصل المستمر بين الطلبة وإدارة الجامعة، مما يسهم في تعزيز الفعالية الطلابية ورفع صوتهم في عملية اتخاذ القرار. ويكون عميد شؤون الطلبة، كعضو في مجلس الجامعة، جزءاً من اتخاذ القرارات التي تخص الطلاب ومجالس الطلبة، ما يعزز من دور العمادة كحلقة وصل فعالة. وبالتالي، فإن العلاقة بين عمادة شؤون الطلبة والمجالس الطلابية تعد محورية في إدارة الحياة الجامعية، حيث تلعب العمادة دوراً أساسياً في تسهيل عملية التواصل وضمان تحقيق مصالح الطلبة.

²³ - الزبيدي، باسم. "الثقافة السياسية الفلسطينية". مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2003، ص 9.

²⁴ - مقابلة فردية مع السيد غسان البرغوثي، عميد شؤون الطلبة، جامعة بيرزيت، بتاريخ 2024/9/7.

كذلك تم التأكيد من قبل رئيس عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة على أن "عمادة شؤون الطلبة لها أهمية في هيكلية جامعة القدس المفتوحة، وهي تخضع لإشراف ومتابعة مباشرين من قبل رئيس الجامعة، كما أن العميد يعد عضواً في العديد من مجالس الجامعة، ومن بينها: (المجلس الأكاديمي، مجلس التخطيط الإستراتيجي، مجلس الجودة، وغيرها)، وتتابع العمادة مع مختلف الدوائر ما يرتبط بأي قضايا تتعلق بالطلبة والإشكالات الأكاديمية التي تواجههم".²⁵

أدوار مجالس الطلبة ومسؤولياتها

يمكن الإشارة إلى أن مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الحياة الجامعية والدفاع عن حقوق الطلبة. وفيما يلي بعض المهام الرئيسية التي تقوم بها مجالس الطلبة:

1. **تمثيل الطلبة:** تعمل مجالس الطلبة على تمثيل مصالح الطلبة أمام إدارة الجامعات والجهات الأخرى ذات الصلة، وتنقل مطالبهم واقتراحاتهم.
2. **الدفاع عن حقوق الطلبة:** تسعى المجالس لحماية حقوق الطلبة والمطالبة بتحسين ظروف الدراسة والمعيشة، بما في ذلك الرسوم الجامعية، والسكن الجامعي، والمرافق.
3. **تنظيم الأنشطة الطلابية:** تشرف المجالس على تنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والأكاديمية، التي تعزز روح التعاون، وتعمق التجربة الجامعية للطلبة.
4. **بناء الوعي السياسي والوطني:** تعمل المجالس على تعزيز وعي الطلبة وتنظيمهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وإشراكهم في الأنشطة التي تعزز روح الانتماء الوطني والتوعية بالقضايا الوطنية.
5. **التوسط وحل النزاعات:** تلعب المجالس دور الوسيط بين الطلبة وإدارة الجامعة في حال وقوع نزاعات أو مشاكل، وتسعى لحلها بشكل عادل وودي.
6. **التوعية بالحقوق والواجبات:** تقوم المجالس بتوعية الطلبة بحقوقهم الأكاديمية والاجتماعية، وأيضاً توجيههم للالتزام بواجباتهم تجاه الجامعة والمجتمع.
7. **المساهمة في صنع القرار:** تسهم المجالس في صياغة السياسات الجامعية من خلال المشاركة في اللجان الأكاديمية والإدارية، حيث يتمكنون من التأثير على القرارات المتعلقة بالطلبة.

²⁵ - مقابلة فردية مع السيد سلامة سالم، عميد شؤون الطلبة، جامعة القدس المفتوحة، بتاريخ 2024/9/10.

8. تقديم الخدمات الطلابية: تسعى المجالس لتقديم خدمات مباشرة للطلبة، مثل: تسهيل إجراءات التسجيل، وتقديم المنح المالية، وتوفير المواد الدراسية بأسعار مناسبة.

يتضح مما سبق أن مجالس الطلبة تقوم إلى جانب وظائف الدفاع عن حقوق الطلاب بالعمل على تعزيز الممارسة الديمقراطية للطلبة داخل الجامعات، فمفاهيم مثل المشاركة السياسية وتنمية الوعي الوطني والقيم الديمقراطية داخل الجامعة والمجتمع، ومثل احترام الأفراد وحقوقهم في الاختيار، والتسامح مع الاختلافات، وفهم قيم التنوع والمساواة من خلال تقدير جميع الأشخاص ودعمهم للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة، وحق كل شخص بحرية التعبير وحرية المعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات، تعد مفاهيم ضرورية في الممارسة الفعلية في تجربة الحركات الطلابية ومجالس الطلبة على وجه الخصوص.

عوامل التأثير على المساحة المدنية لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية

تتعدد العوامل التي تؤثر على الفضاء المدني لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية من عوامل خارجية وداخلية، وتتمثل العوامل الخارجية بشكل أساسي بالاحتلال الإسرائيلي ودوره في استهداف الحركات الطلابية وإعاقة عملها، وأما العوامل الداخلية فلها ارتباط مباشر بحالة الانقسام الفلسطيني وآثارها على الممارسة الفعلية والمساحات المدنية المتاحة لمجالس الطلبة.

دور الاحتلال الإسرائيلي في تقييد تجربة عمل المجالس الطلابية

وفيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية تجدر الإشارة إلى أن نهج الاعتداءات الإسرائيلية واستهداف الحركات الطلابية كان عملية مستمرة ومتواصلة خلال الفترات المتعاقبة، وهذا التأثير جاء من خلال عدة آليات قمعية وأشكال من الاستهداف، من أجل تقييد عمل مجالس الطلبة المتعاقبة في الجامعات الفلسطينية، والحد من قدرتها على التأثير على الطلبة في الجامعات، ومنعها من المشاركة في النضال الوطني الفلسطيني ومقاومة الاحتلال. وإضافة إلى ذلك، تزايدت الاعتداءات على الجامعات الفلسطينية خلال الحرب الحالية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر، فالغارات الإسرائيلية والقصف المتعمد وعمليات التدمير الممنهج أدت إلى تدمير كلي أو إحداث أضرار جسيمة في مقرات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، البالغ عددها

تسع عشرة جامعة.²⁶ ومع ذلك، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تستهدف فيها الجامعات الفلسطينية بالقصف والتدمير الإسرائيلي، فخلال حرب عام 2008 قامت إسرائيل بقصف الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية والمهنية، واستهدفت جامعة فلسطين وجامعة القدس المفتوحة.²⁷

أدت الحرب الحالية على قطاع غزة إلى حرمان أكثر من 88 ألف طالب جامعي من ممارسة حقهم في التعليم الجامعي، وتركت آثارا مدمرة على العملية التعليمية ككل، فاستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المدرسين الجامعيين، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قتل أكثر من 10 آلاف و600 طفل و400 معلم في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بحلول أغسطس/آب 2024، وأصيب أكثر من 15 ألفا و300 طالب و2400 معلم، إلى جانب نزوح مئات الآلاف من الشباب الذين يعيشون في الملاجئ.²⁸

أما على مستوى الضفة الغربية فالاعتداءات الإسرائيلية على الجامعات الفلسطينية لم تتوقف، فمنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على الجامعات والطلبة في الضفة الغربية، حيث قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة عشر طالبا جامعيًا، واعتقل عددا كبيرا من الطلبة وهيئات التدريس، واقتحم العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وفرض قيودا على حياة المواطنين الفلسطينيين جعلت من الصعوبة بالنسبة وصول الطلبة الجامعيين إلى جامعتهم.²⁹

كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث شملت الاقتحامات جامعة بيرزيت، وجامعة خضوري في طولكرم وفرعها في العروب، وأطلقت النار على الحرم الجامعي لجامعة القدس المفتوحة بمحافظة طوباس، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالمبنى، واقتحمت قوات الاحتلال جامعة بيرزيت، ما أدى إلى إصابة طالبتين واعتقال خمسة آخرين، وقامت في مناسبة أخرى باقتحام الجامعة واعتقلت رئيس مجلس الطلبة مع عضو آخر من أعضاء مجلس الطلبة.³⁰

²⁶ - مركز الميزان لحقوق الإنسان. "إبادة التعليم في قطاع غزة في سياق الإبادة الجماعية". نشر في تاريخ 20 يوليو 2024. انظرا ي الرابط التالي:

<https://feji.us/jt1z06>

²⁷ - الشيخ، أبو القاسم وشبير، محمد. "الانتهاكات بحق التعليم في فلسطين". جمعية مركز إبداع المعلم والإتلاف التربوي الفلسطيني بالشاركة مع الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، آذار 2024، ص13.

²⁸ - موقع الجزيرة أون لاين. "الحرب ستفقد أطفال غزة خمس سنوات من تعليمهم". نشر في تاريخ 29 أيلول 2024. انظرا ي الرابط التالي:

<https://2u.pw/oSbmlrxv>

في ذات السياق ذاته، استمرت قوات الاحتلال بتنفيذ اعتداءاتها ضد الجامعات الفلسطينية، فقامت خلال شهر كانون الثاني/يناير 2024 بمداومة جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس، حيث تم الاعتداء بالضرب المبرح على اثنين من حرس الجامعة، واعتقال خمسة وعشرين طالبا كانوا يعتصمون داخل الجامعة احتجاجا على واقع الرسوم التعليمية.³¹

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية على الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية لا تعبر عن ردة فعل إسرائيلية تجاه أحداث السابع من 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 فقط، بل تأتي ضمن استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى فصل الجامعات الفلسطينية عن بيئتها وسياقها الوطنيين، حيث تمثل الجامعات والحراك الطلابي الحاضنة للفعل المقاوم والمناهض للاحتلال الإسرائيلي وللحرب الهمجية على قطاع غزة، وهذا يتضح من خلال سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الجامعات الفلسطينية، فخلال صيف عام 2014 وخلال أسبوع واحد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام خمس جامعات ومؤسسات تعليمية، مثل: جامعة بيرزيت، والجامعة العربية الأمريكية، وجامعة القدس-أبو ديس، وجامعة البوليتكنيك بالخليل، وجامعة فلسطين الأهلية التي استخدمتها كمكان لاعتقال المواطنين الفلسطينيين أثناء دهمها مخيم الدهيشة للاجئين قرب بيت لحم.³²

من خلال ما سبق يتضح أن العامل الإسرائيلي المؤثر على المساحات المدنية لمجالس الطلبة هو عامل جوهري، وصاحب تأثير سلبي كبير على حرية الفضاء المدني والمساحات المتاحة لممارسة الأطر والمجالس الطلابية دورها ومهامها، وذلك من أجل تقويض الحركات الطلابية، ومنعها من المشاركة في النضال الوطني ضد الاحتلال أو إفرار قيادات طلابية تشكل باكورة للعمل المقاوم مستقبلا، ولهذا فإن قوات الاحتلال تستهدف بشكل دائم الجامعات الفلسطينية، والطلبة الناشطين سياسيا والقادرين على التأثير في الأطر الطلابية، من أجل استمرار وديمومة الفعل السياسي لمجالس الطلبة المتمثل بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

الانقسام السياسي الداخلي وأثره على تجربة عمل المجالس الطلابية

شكل الانقسام الفلسطيني صيف عام 2007 ذروة الخلافات الفلسطينية، وترك آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني، ولهذا لم تستثن المساحات المدنية الخاصة بمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية من آثار الانقسام، بل أصبحت تعبر عنه من خلال الصراعات المتبادلة والتجاذبات السياسية والاستقطاب الحاد، وتحديدًا بين مجالس الطلبة

³¹ - المصدر السابق.

³² - شعلان، إيمي وعبد النور، سامر. "حق الفلسطينيين في التعليم: ضحية أخرى للحروب الإسرائيلية". نشر في تاريخ 13 آب 2014. انظر/ ي

الموقع التالي: <http://surl.li/fdoqbt>

والكتل الطلابية التابعة لحركتي فتح وحماس، ما عقد المشهد الطلابي، وأثر سلبا على مسار عمل المجالس والاتحادات الطلابية، وتمثل ذلك في وجود صراعات واقتتال داخلي في بعض الأحيان، وانتهاكات مختلفة ضد الكتل الطلابية من قبل الأجهزة الأمنية، وعمليات تأجيل الانتخابات لمجالس الطلبة، سواء في الضفة الغربية، أو إغائها في قطاع غزة.

فمنذ الانقسام لم يتم إجراء انتخابات لصالح مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة إلا ضمن استثناءات معروفة في السياق السياسي، حيث تقف أمام إجراء انتخابات مجالس الطلبة ثلاثة معيقات، يتمثل الأول باشتراط إدارات الجامعات بموافقة جميع الكتل الطلابية على إجراء الانتخابات أو الانتقال إلى نظام التمثيل النسبي، أما ثاني المعيقات فيتمثل في رفض حركة الشبيبة الطلابية المشاركة بالانتخابات دون الحصول على ضمانات أمنية، أما آخر المعيقات فهو اشتراط الكتلة الإسلامية وجود جدول زمني واضح قبل إجراء الانتخابات الطلابية في قطاع غزة.³³

يختلف حجم المساحة المدنية المخصصة لمجالس الطلبة وحرية العمل الطلابي من جامعة إلى أخرى في قطاع غزة، فالجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية تعقدان وبشكل منتظم انتخابات مجالس الطلبة وفقا لنظام الانتخاب الفردي. لذا، تفوز بالعادة الكتلة الإسلامية بالتركية، نظرا لمقاطعة الحركات الطلابية هذا النوع من النظام الانتخابي، الذي

تري فيه مصادرة لإرادة الطلبة.³⁴

في حين حظرت إدارة جامعة الأزهر جميع النشاطات الطلابية عقب المواجهات صيف عام 2007 بين الشبيبة الطلابية والكتلة الإسلامية، إلا أن حركة الشبيبة الطلابية لا تزال تتمتع بحضور ونشاط قويين في الجامعة، أما جامعتا القدس المفتوحة والأقصى، وعلى الرغم من عدم إجراء انتخابات مجالس الطلبة، فإنهما ما زالتا تحتفظان بهامش حرية أكبر للعمل الطلابي من جامعة الأزهر.³⁵

أما فيما يتعلق بالجامعات الخاصة في قطاع غزة (جامعة فلسطين، جامعة غزة)، فيختلف حال هذه الجامعات عن بقية الجامعات، فهذه الجامعات تدار كاستثمارات لرجال الأعمال، ولهذا ترفض الإدارات الجامعية لتلك الجامعات العمل الطلابي المرتبط بالفصائل الفلسطينية، وتحصر النشاط الطلابي في نطاق الأندية الطلابية والنشاطات اللامنهجية. لذا، تعبر هذه

³³ - أبو جراد، مأمون. "انتخابات جامعات غزة: من أخفى صندوق الاقتراع؟". نشر في تاريخ 6 أكتوبر 2022 على موقع شبكة متراس. انظر/ ي

الرابط التالي: <http://surl.li/oswkcu>

³⁴ - المصدر السابق.

³⁵ - المصدر السابق.

الجامعات عن رفضها للممارسات الطلابية السياسية باعتبارها مشاريع ربحية تقوم فيها العلاقة بين الطالب والجامعة على أساس ربحي تجاري، وهذا ما ترفضه الحركات الطلابية.³⁶

ترتبط الحركات والأطر الطلابية الفلسطينية بالفصائل الفلسطينية، وتعتبر امتدادا وجزءا طبيعيا منها، لذا لا تغيب الإرادة الحزبية والسياسية الحقيقية لدى بعض الفصائل لإجراء الانتخابات الطلابية، فالأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في قطاع غزة ترفض إجراء الانتخابات خوفا من تعزيز حالة الانقسام بين الطلبة، وهناك تخوف لدى حركتي حماس وفتح من أن تفقدا سيطرتهم على كبرى جامعات غزة، وهما الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، وذلك إن تمت الانتخابات وفقا لنظام التمثيل النسبي.

كذلك تختلف الجامعات الفلسطينية في نظامها الانتخابي الطلابي، فجامعات مثل بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس المفتوحة تعتمد على نظام الانتخاب النسبي، أما جامعات مثل الجامعة الإسلامية فتتبنى نظام الانتخابات القائم على الأغلبية (نظام فردي)، وهو ما تعارضه غالبية الكتل الطلابية، خصوصا الكتل الطلابية اليسارية.

ومن خلال تتبع حالة الانتخابات لمجالس الطلبة في الجامعات في الضفة الغربية (2005-2023)، اتضح تغيب العملية الانتخابية لمجالس الطلبة عن بعض الجامعات لسنوات طويلة أو عدم انتظامها في جامعات أخرى، أو عدم مشاركة بعض الكتل الطلابية في العملية الانتخابية، وهذا ما أدى إلى غياب مجالس الطلبة، وبالتالي عملية التمثيل الطلابي، فجامعة البوليتكنيك بالخليل لم يتم فيها عقد انتخابات لمجلس الطلبة لمدة ثلاث سنوات متتالية (2020، 2021، 2022)، ولم تشارك الكتلة الإسلامية بالانتخابات لمدة خمس سنوات (2009، 2010، 2011، 2018، 2019)، أما جامعة النجاح الوطنية فلم يتم فيها عقد انتخابات لمجلس الطلبة لمدة اثني عشر عاما (2007، 2009، 2011، 2012، 2014، 2015، 2016، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022)، فيما لم تشارك الكتلة الإسلامية في الانتخابات لمدة عامين (2008، 2010).³⁷

وقد شكلت جامعة بيرزيت نموذجا فريدا بين الجامعات الفلسطينية في عملية تنظيم وعقدها انتخابات مجلس الطلبة، فخلال السنوات (2005-2023) تم عقد الانتخابات بشكل سنوي ومستمر باستثناء عامي (2020، 2021) الذين انتشر فيهما

³⁶ - المصدر السابق.

³⁷ - بدر، أشرف. "قراءة تحليلية في نتائج انتخابات مجالس الطلبة في الضفة الغربية 2005-2023". بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023، ص 13-17.

فيروس كورونا، وأدى إلى تبني وزارة الصحة الفلسطينية إجراءات وقائية صحية، أما الكتلة الإسلامية فلم تشارك بانتخابات (2010، 2011).

لم تشكل انتخابات مجلس الطلبة في جامعة الخليل (2005-2023) استثناء عن غالبية الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، فالانتخابات الطلابية لم تعقد بها لمدة ثماني سنوات (2012، 2015، 2016، 2017، 2018، 2020، 2021، 2022)، ولم تشارك الكتلة الإسلامية في الانتخابات لمدة ثلاث سنوات (2009، 2010، 2011)، أما الجماعة الإسلامية فلم تشارك في الانتخابات لمدة أربع سنوات (2010، 2011، 2013، 2014)، فيما انسحبت حركة الشبيبة الطلابية من الانتخابات عام 2006. كذلك ظهرت حالة من التشابه في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة بيت لحم مع انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة (2005-2023) لم يتم عقد انتخابات مجلس الطلبة لمدة ثلاث سنوات متتالية (2019، 2020، 2021)، بينما لم تشارك الكتلة الإسلامية في الانتخابات منذ العام 2009³⁸. منذ عام 2020 لم تقم إدارة جامعة القدس- أبو ديس بإجراء الانتخابات حيث جرت آخر انتخابات لمجلس الطلبة عام 2019، أما خلال الأعوام (2013، 2014، 2017، 2018) فلم يتم عقد أي انتخابات لمجلس الطلبة.

³⁸- المصدر السابق.

جدول رقم (3): يلخص حالة الانتخابات لمجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية خلال الفترة خلال الفترة من (2005 - 2023)

الجامعة	مدة انقطاع الانتخابات	مدة انقطاع الكتلة الإسلامية عن الانتخابات	ملاحظات إضافية
جامعة النجاح الوطنية	2007، 2009، 2011، 2012، 2014، 2015، 2016، 2018-2022	2008، 2010	لم تعقد الانتخابات لمدة 12 عاما، الكتلة الإسلامية لم تشارك لمدة عامين.
جامعة بيرزيت	2020، 2021	2010، 2011	تم عقد الانتخابات بشكل سنوي باستثناء عامي جائحة كورونا.
جامعة الخليل	2012، 2015-2018، 2020-2022	2009، 2010، 2011	لم تعقد الانتخابات لمدة 8 سنوات، والكتلة الإسلامية لم تشارك لمدة 3 سنوات، الجماعة الإسلامية لم تشارك لمدة 4 سنوات.
جامعة البوليتكنيك - الخليل	2020، 2021، 2022	2009، 2010، 2011، 2018، 2019	لم تعقد الانتخابات لمدة ثلاث سنوات متتالية، والكتلة الإسلامية لم تشارك لمدة خمس سنوات.
جامعة بيت لحم	2019، 2020، 2021	2009	لم تعقد الانتخابات لمدة 3 سنوات متتالية، والكتلة الإسلامية لم تشارك منذ 2009.
جامعة القدس - أبو ديس	2013، 2014، 2017، 2018، 2020-2023	غير متوفر	لم تعقد الانتخابات منذ عام 2020، آخر انتخابات جرت عام 2019.

الانتهاكات الممارسة ضد الكتل ومجالس الطلبة

منذ الانقسام الفلسطيني ازدادت وتيرة مراقبة الجامعات الفلسطينية والاعتقالات على خلفية النشاطات السياسية، سواء من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أو من قبل جهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة حماس في قطاع غزة، وكان من ضمن الاعتقالات العديد من طلبة الجامعات الناشطين سياسيا.

كشفت مؤسسة الضمير خلال العام 2019 توثيقها لمئة حالة على الأقل من حالات الاستدعاء والاعتقال السياسي في الضفة الغربية، ويمكن القول إن غالبية تلك الاستدعاءات والاعتقالات خلال ذلك العام تركزت بشكل جوهري على الطلبة الجامعيين، خصوصا من جامعات بيرزيت وخضوري والبوليتكنيك وجامعة الخليل.

وأوضحت مؤسسة الضمير أن سياسة الاستدعاء والاعتقال لم تكن سياسة فلسطينية جديدة، حيث أصدرت مؤسسة (Human Rights Watch) عام 2018 تقريرا رصدت فيه ما يزيد عن مئة حالة من الاعتقال السياسي في الضفة الغربية وغزة، وتبين أن جزءا من عمليات الاعتقال قد تركزت بحق الطلبة الجامعيين وانتماءاتهم السياسية.³⁹

خلال عام 2022 ازدادت عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي في الضفة الغربية، حيث أفادت مجموعة "محامون من أجل العدالة" بارتفاع عدد حالات الاستدعاء والاعتقال السياسي، خصوصا بحق ناشطين وطلبة جامعيين، وذلك في ظل الذكرى السنوية لانطلاقة حركة حماس، وأكد البيان ارتفاع عدد حالات الاعتقال السياسي التي وصلت إلى خمسمائة حالة خلال عام 2022.⁴⁰

ذكر موقع صحيفة "القدس العربي" على شبكة الإنترنت أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية قامت عام 2022 باعتقال خمسة من طلبة جامعة البوليتكنيك في الخليل، وقامت باعتقال تسعة من طلبة جامعة بيرزيت واستدعاء ثلاثين آخرين. لذا، أصدرت جامعة بيرزيت بيانا قالت فيه إنها تتابع عبر حملة "الحق في التعليم" أوضاع الطلبة المعتقلين من خلال الدائرة القانونية التابعة للجامعة، ودعت الجامعة أيضا إلى سرعة الإفراج عن الطلبة، وتوفير الأسس القانونية للتوقيف، وضمان المحاكمة العادلة التي كفلتها القوانين الفلسطينية.⁴¹

يتضح مما سبق أن الانقسام الفلسطيني قد ترك آثارا سلبية كبيرة على المساحات المدنية المخصصة لمجالس الطلبة في محافظات الوطن، فالحركات والأطر الطلابية الفلسطينية امتداد طبيعي وذراع طلابية للفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية. وبالتالي، فإن مساحة العمل الطلابي مرتبطة بشكل مباشر بالموقف السياسي السائد، خصوصا بين الفصيلين الأكبر في الساحة الفلسطينية (حماس وفتح).

وفي السياق ذاته، تؤثر الحالة العامة للحركات والأطر الطلابية على مساحات الفضاء المدني سلبا وإيجابا، فالأطر الطلابية في الجامعات الفلسطينية في حالة تراجع عام، وهذا ما يتعارض مع مهمتها الرئيسية المتمثلة بأن تكون في طليعة عملية التغيير السياسي والاجتماعي، فالحركات الطلابية اليوم تفتقد بشكل كبير للقدرة على تغيير واقعها الطلابي وبيئتها الطلابية، فالحركة الطلابية يغيب دورها عن قضية المطالبة بإجراء الانتخابات الدورية لمجالس الطلبة، وهذا يعود تفسيره لسببين،

³⁹- من الموقع الإلكتروني لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. انظر/ي الرابط التالي: <https://lnkfwd.com/u/NYcgnP-r>

⁴⁰- الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس العربي. "أجهزة السلطة الفلسطينية تشن حملة اعتقالات واستدعاءات في صفوف معارضين ونشطاء بالتزامن مع ذكرى انطلاقة حماس". نشر في تاريخ 13 كانون الأول 2022. انظر/ي الموقع التالي: <https://lnkfwd.com/u/NYcQledc>

⁴¹- المصدر السابق.

أولهما يتمثل في خوف بعض الحركات الطلابية من فقدان سيطرتها على إحدى الجامعات المسيطرة عليها منذ سنوات، أما السبب الثاني فيتمثل في القيود المتمثلة بمنع بعض الأطر والحركات الطلابية من ممارسة العمل النقابي، والتهديد بالملاحقة والاعتقال.⁴²

تراجع دور الحركة الطلابية ومحدودية مشاركة الطلبة

بههدف محاولة فهم واقع دور الحركة الطلابية في الفترتين السابقة والحالية، إلى جانب عملية مراجعة الأدبيات، تم إجراء مقابلات مع عدد من رؤساء مجالس طلبة في الوقت الحاضر وخلال فترة التسعينيات من عدة جامعات مختلفة، وذلك من أجل إجراء مقارنة بين واقع مجالس الطلبة في فترة التسعينيات والفترة الحالية، ويمكن الإشارة إلى وجود تباين في وجهات النظر حول فعالية مجالس الطلبة ودورها، فبينما يرى بعض رؤساء مجالس الطلبة السابقين أن الحركة الطلابية لا تزال تؤدي دورا حيويا، يعتقد آخرون أن دورها قد تراجع لمصلحة تقديم خدمات لوجستية للطلبة، بدلا من التركيز على التمثيل السياسي للطلبة. ومن المحتمل أن هذا التراجع يعود إلى وجود تحول في أولويات الطلبة واهتماماتهم، إضافة إلى القيود المفروضة على حرية عمل المجالس بسبب الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني. ومع ذلك، فهناك إجماع على وجود فجوة بين تجربتي العمل الطلابي في الماضي والحاضر. ففي السابق، كما تم ذكره، كانت مجالس الطلبة أكثر انخراطا في العمل الوطني، ويتمتع الطلبة بوعي وطني عال وبمساحة أكبر من الحرية. أما اليوم، فتواجه المجالس تحديات متنوعة، منها القيود المفروضة من الاحتلال والسلطة الفلسطينية، والتحديات الاقتصادية التي تجعل الطلبة يصبون اهتمامهم على الدراسة مع تراجع مفهوم العمل الطلابي عموما.

وقد تمت الإشارة إلى أن مساحة الحرية المتاحة لعمل المجالس الطلابية شهدت تقلصا ملحوظا في الآونة الأخيرة. ففي السابق، كانت هناك مساحة أكبر للمشاركة في الفعاليات الوطنية، وكانت المجالس تتمتع بحرية أكبر في التعبير عن الرأي وتحديد توجهاتها بشكل مستقل عن الأحزاب والحركات التنظيمية. أما اليوم، فيواجه الطلبة قيودا متعددة، سواء من الاحتلال الإسرائيلي، أو التدخلات من الأجهزة الأمنية في مسارات عمل الحركة الطلابية واتجاهاته، ما يحد من قدرتهم على العمل بحرية واستقلالية. هذا إلى جانب الضغوط الناجمة عن الاحتلال والانتهاكات المتزايدة التي يتعرض لها الطالب الفلسطيني،

⁴² - سكافي، علاء. "انتخابات مجالس الطلبة في جامعات قطاع غزة بين الضرورة والتعطيل". المؤسسة الفلسطينية للتعليم والتنمية المحلية، ص6-

إضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تتمثل في فقدان العديد من الأسر مصادر الدخل بسبب الحرب الهمجية على قطاع غزة، التي نجمت عنها أوضاع اقتصادية هشة للعديد من العائلات، وتسببت في صعوبة توفير تكاليف المعيشة أو الرسوم الدراسية. كما يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً مشددة على حرية الحركة، ويقوم باقتحام الجامعات واعتقال الطلبة، ما يخلق بيئة من الخوف والقلق. وفي قطاع غزة، قام الاحتلال بتدمير البنية التحتية للجامعات، ما تسبب بتوقف مسيرة التعليم بشكل كامل.

كذلك تمت الإشارة إلى أهمية مشاركة الطلبة في الأنشطة اللامنهجية، حيث تساهم هذه الأنشطة في صقل شخصياتهم وتطوير مهاراتهم، ما يزيد من فرصهم في الحصول على عمل بعد التخرج، مع الإشارة كذلك إلى أن الطلبة في السابق كانوا أكثر انخراطاً في مثل هذه الأنشطة، ما ساهم في تعزيز وعيهم الوطني وتنمية مهاراتهم القيادية. أما اليوم، فيلاحظ تراجع في مشاركة الطلبة في الأنشطة اللامنهجية، ويعزى ذلك إلى عوامل عدة، منها الضغوط الاقتصادية والقيود المفروضة على حرية العمل الطلابي.

محدودية مشاركة الفتيات في المجالس الطلابية

تمثل الفتيات ما نسبته 62% من إجمالي الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد التعليمية الفلسطينية، وبالرغم من أن المشاركة السياسية للطلبات، وداخل الجامعات الفلسطينية، تعد من بين أهم القضايا ذات الأبعاد التنموية والسياسية التي تؤثر بشكل كبير على دور مجالس الطلبة وقدرتها على تمثيل كافة فئات الطلبة، خصوصاً الفتيات، فإن البيانات الإحصائية تشير إلى أن المشاركة السياسية للطلبات لا تزال محدودة، وتواجه العديد من الحواجز والتحديات على مستوى الجامعات الفلسطينية.⁴³ وقد أشارت بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى وجود فجوة في قيادة مناصب رئاسة مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وذلك لمصلحة تمثيل الطلاب الذكور بنسبة 88% مقابل 12% فقط للطلبات، في حين ارتفعت نسبة تمثيلهن فقط في جامعة خضوري بنسبة 66.6% من خلال ثلاثة مجالس للطلبة، والجامعة الإسلامية بنسبة 50% عبر مجلسين للطلبة.⁴⁴

وإضافة إلى ذلك، قامت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح" بإجراء دراسة مسحية تتعلق بمشاركة الطالبات السياسية في مجالس الطلبة في كل من الجامعة العربية الأمريكية في جنين وجامعة فلسطين في غزة، وبينت النتائج وجود

⁴³ - البرغوثي، فداء. "ورقة حقائق: العمل بمؤشر التمييز في الجامعات الفلسطينية". الجامعة العربية الأمريكية-جنين، جامعة فلسطين- غزة، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"، 2023، ص 1.

⁴⁴ - المصدر السابق، ص 2.

إدراك لأهمية مشاركة الفتيات، إذ أفاد نحو 67% من كلا الجنسين بتأثير مشاركة الطالبات على نسب التصويت للقوائم الانتخابية المتعلقة بمجالس الطلبة، ومع ذلك فإن إجابات الطلبة الأخرى تكشف لنا ضبابية هذا الوعي، إذ وافق (55%) و(61%) من كلا الجنسين على توفر البيئة الديمقراطية الداعمة لمشاركة المرأة، وأن الخطاب العام في مجتمع الجامعة داعم لمشاركة النساء في مجالس الطلبة والأنشطة الطلابية على التوالي.

وأظهرت نتائج الدراسة كذلك أن ضبابية الوعي تتمثل أيضا في موافقة (33%) من الطلبة على حجم التأثير الذي يمتلكه الانتماء الحزبي على مشاركة الطالبات في انتخابات مجالس الطلبة، وذلك مقابل معارضة (43%) لحجم التأثير الذي يمتلكه الانتماء الحزبي على مشاركة الطالبات في انتخابات مجلس الطلبة.⁴⁵

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود تعارض مع الفجوة التي تظهر في تمثيل الطالبات لعضوية مجالس الطلبة، فالعديد من الأدبيات التي درست وحللت تلك المشكلة البحثية أظهرت حجم التأثير الكبير الذي يمتلكه الانتماء السياسي على محدودية مشاركة الطالبات في مجالس الطلبة، فمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية تتكون من (32%) من الطالبات و(68%) من الطلاب. لذا، فإن إجابات الطلبة عن الدراسة الكمية لا ترتبط بواقع تدني مشاركة الطالبات لأسباب عدة، ما يتطلب العمل على دراستها في بحث كمي آخر يرصد وعي الطلبة السياسي بشكل أكثر عمقا.⁴⁶

وأوضحت نتائج دراسة مسحية أخرى قام بها الباحث خليل أبو علبة حول الأسباب التي أدت إلى انخفاض المشاركة السياسية للطالبات في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة فلسطين التقنية (خضوري)، توصل الباحث إلى تلك النتائج من خلال ملاحظة نسبة مشاركة الطالبات في انتخابات مجلس الطلبة، فخلال العام الدراسي 2016/2015 بلغت نسبة التصويت في انتخابات مجلس الطلبة 62,7%، فيما بلغت نسبة تصويت الطالبات 26,7%، أما في العام الدراسي (2017/2016) فقد بلغت نسبة التصويت 48,5%، وكانت نسبة تصويت الطالبات 19,3%، في حين بلغت نسبة التصويت خلال العام الدراسي (2018/2017) 63,24%، وكانت نسبة تصويت الطالبات 27,7%.⁴⁷

وأظهرت نتائج الدراسة أن أسباب عزوف الطالبات عن التصويت في انتخابات مجلس الطلبة تعود إلى عدة أسباب أساسية، تتلخص في أسباب عزوف أكاديمية وأسباب سياسية أو تنظيمية، فيما كانت هناك أسباب ذات درجة متوسطة تتمثل في

⁴⁵ - المصدر السابق، ص 9.

⁴⁶ - المصدر السابق.

⁴⁷ - أبو علبة، خليل. "عزوف طالبات جامعة فلسطين التقنية (خضوري) عن التصويت لانتخابات مجلس اتحاد الطلبة من وجهة نظر الطالبات أنفسهن". مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، ع: 9 (3). 2021، ص 100.

أسباب عزوف اجتماعية وأسباب عزوف شخصية،⁴⁸ وخلص الباحث إلى أن قلة وعي الطالبات وعدم اهتمامهن بالتصويت لانتخابات مجلس الطلبة هما النتيجة الرئيسية لبحثه، وهذا إضافة إلى نقص التوعية التي تتعلق بأهمية المشاركة في عملية التصويت.⁴⁹

استقلالية الجامعات ودور الإدارات الجامعية في التعامل مع مجالس الطلبة

يكفل القانون الأساسي الفلسطيني استقلالية الجامعات الفلسطينية، فالمادة رقم (24) تكفل استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي في فلسطين،⁵⁰ وكفل قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998 في المادة 3 تمتع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالاستقلالية، كما نصت المادة 4 في الفقرة 8 على أن أحد أهداف التعليم العالي هو الإسهام في تقديم العلم، وصون الحريات الأكاديمية، ونزاهة البحث العلمي، وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة.⁵¹

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية عام 2014 مرسوما رئاسيا يقضي بضم مجالس اتحاد الطلبة إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وعلى الرغم من أن الاتحاد لم يعقد مؤتمراته أو مجالسه الإدارية منذ ما يقرب من 26 عاما، ولم تتضمن العديد من الفصائل الفلسطينية إلى مؤتمره العام، إلى جانب حالة الخمول التي يعيشها، فإن هذا القرار يمكن أن يشكل أساسا لإعادة سير الانتخابات وما يرتبط بها من مساحات الفضاء المدني لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، إلا أن تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين يتطلب توافق العديد من الفصائل الفلسطينية على دور الاتحاد ومكانته، وذلك باعتباره ممثلا لكل طلبة فلسطين.

في ظل حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، فإن إجراء الانتخابات الطلابية وانتظامها، خصوصا في قطاع غزة يعد من القضايا الشائكة. لذا، ترى الورقة أن استقلالية الجامعات هي الضامن الأكبر لعقد الانتخابات الطلابية وزيادة مساحة الفضاء المدني لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بالإطار القانوني الذي ينظم عمل مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، فإن الإطار الناظم للعلاقة بين الطلاب والجامعة يحدد من خلال دستور أو نظام داخلي لمجالس الطلبة، والذي ينظم كذلك العلاقات بين

⁴⁸ - المصدر السابق، ص 109.

⁴⁹ - المصدر السابق، ص 117.

⁵⁰ - المادة رقم 24 من القانون الأساسي المعدل.

⁵¹ - قانون التعليم العالي في فلسطين الصادر عام 1998.

الطلاب والكتل الطلابية. وتتضمن هذه الدساتير التي تم تطويرها بالتعاون مع الكتل الطلابية التوجيهات حول الأدوار والمسؤوليات والأنشطة المخصصة لمجالس الطلبة وتنظيم الانتخابات.. وغيرها، ما يتيح للطلاب ممارسة حقوقهم الانتخابية وتقييم العمليات الانتخابية. فعلى مستوى جامعة النجاح الوطنية على سبيل المثال، فإن ما ينظم تشكيل مجلس الطلبة والأعضاء والانتخابات والمسؤوليات والأدوار هو (دستور مجلس اتحاد الطلبة) الذي صدر بالعام (2002/2001)، وتم إقراره من الكتل الطلابية والطلبة واعتماده من مجلس أمناء الجامعة. كذلك تمت الإشارة إلى وجود تحديات ترتبط بتعديل الدساتير المتعلقة باتحادات مجالس الطلبة، فوفق رئيس عمادة شؤون الطلبة في جامعة النجاح الوطنية فإن الدستور القائم حاليا يتطلب من أجل التعديل عليه تصويت ثلثي الأعضاء، وهذا من الصعب تحقيقه نتيجة عدم وجود اتفاق بين الكتل في غالبية الأحيان، ما يجعل الدستور جامدا ولا يستطيع التعامل مع التحديات المستجدة، ومن بينها على سبيل المثال قضية معالجة تساوي الأصوات بين الكتل، ومن هي الكتلة التي تستطيع الحسم وتشكل مجلسا طلابيا، خصوصا في حال عدم رغبة الكتل المرجحة في التحالف مع أي من الكتل الأخرى.

كذلك، فقد أكد ممثلو عمادة شؤون الطلبة في الجامعات المختلفة الذين تمت مقابلتهم أن الجامعات تفضل التعامل مع مجالس طلبة منتخبة بدلا من الكتل الطلابية، حيث إن الهدف من وجود مجلس منتخب تعزيز ممارسة الحق الانتخابي، وتطبيق التعليمات الأكاديمية النازمة لعملية الانتخابات. وقد تمت الإشارة إلى أن الإدارات الجامعية قامت بالاتفاق مع الكتل الطلابية في فترات مختلفة على العمل على تأجيل الانتخابات لأسباب تتعلق بالأوضاع الأمنية، خصوصا خلال فترة أزمة فيروس كورونا، أو خلال الحرب الحالية المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر، حيث تم تكليف لجان لتسيير شؤون الطلبة قبل موعد الانتخابات. وقد أشار أحد ممثلي الكتل الطلابية في جامعة بيرزيت على سبيل المثال إلى التالي:

"نحن شركاء بالقرار ولا يتم اتخاذ القرار إلا ضمن نظام الشراكة، فالكتل الطلابية هي جزء من اللجنة التحضيرية".

وقد تمت الإشارة أيضا من قبل عدد من المشاركين في المقابلات من ممثلي مجالس الطلبة إلى أن الإدارات الجامعية تحظى بدور مؤثر في تشكيل الفضاء المدني لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، فالكثير من الجامعات الفلسطينية لا تحيد إجراء انتخابات طلابية دورية، فغياب مجلس طلابي منتخب يمارس عمله النقابي في تمثيل الطلبة والدفاع عن حقوقهم أدى إلى قيام إدارات العديد من الجامعات بفرض العديد من القرارات المتعلقة بحقوق الطلاب الأكاديمية وعملهم النقابي، فوجود مجلس طلابي منتخب يحد من قدرة الجامعات على الاستفراد بالقرارات التي تخص الطلبة، خصوصا تلك التي تتعلق بالجوانب الأكاديمية والنقابية للمسار الطلابي.

وقد أشار ممثلو عدد من مجالس الطلبة الذين تمت مقابلتهم إلى أن الإدارات الجامعية في فلسطين تتبنى نهجا سلبيا في بعض الأحيان تجاه الحركات الطلابية القوية، حيث ترى تلك الإدارات أن وجود حركة طلابية فعالة قد يتعارض مع مصالحها وقدرتها على إدارة الحياة الجامعية. وبالتالي، تحاول بعض هذه الإدارات الحد من النشاطات السياسية التي قد تشكل ضغطا عليها، على اعتبار أن مجالس الطلبة عادة ما تشكل ضغطا على الإدارات الجامعية من أجل تحقيق إنجازات مطلوبة ووطنية تتعارض أحيانا مع السياسات المعتمدة من قبل بعض الجامعات، ما يخلق توترا في العلاقة بين الطرفين. يترافق ذلك مع وجود تحديات تعاني منها الإدارات الجامعية في تعاملها مع الكتل الطلابية ومجالس الطلبة المختلفة، وذلك من خلال ممارسة الضغط من قبل بعض الأجهزة الأمنية وسياسة التضييق على بعض الكتل الطلابية المعارضة، خصوصا خلال فترات الانتخابات والمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة، وتجسد ذلك أيضا بممارسة ضغوط على إدارات الجامعات للحد من أي نشاط سياسي يتعارض مع توجهاتها، وذلك وفق ما أشار إليه بعض المشاركين في المقابلات من رؤساء وأعضاء مجالس الطلبة.

في السياق ذاته، تتباين الجامعات الفلسطينية في تعاملها مع الطلبة ومجالسهم الطلابية والمساحات المدنية المخصصة لهم، وقد أشار ممثلو عدد من مجالس الطلبة الذين تمت مقابلتهم إلى أن الجامعات الفلسطينية تتيح مساحة معينة للتعبير عن الرأي وتنظيم الأنشطة الطلابية، وكذلك تتمتع مجالس الطلبة بعضوية في لجان الجامعة ومجالسها المختلفة، ففي جامعة النجاح، مثلا، يتم توفير مساحة للطلبة للتعبير عن آرائهم وممارسة حريتهم، بشرط احترام حقوق الآخرين وعدم التجاوز. ويشارك ممثلوها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الطلابية، فيما يتم حل المشكلات التي قد تطرأ بين الطرفين من خلال التفاوض، وأحيانا القيام بخطوات تصعيدية للضغط على إدارات الجامعات من قبل مجالس الطلبة المنتخبة.

أما جامعة بيرزيت على سبيل المثال، ووفق ممثلي المجلس، فإن الطلبة ومجلسهم يتمتعون بهامش كبير من الحرية، وتتنظم فيها الانتخابات الطلابية بشكل دوري، وذلك بعكس الكثير من الجامعات الفلسطينية. لهذا، فإن تنظيم العلاقة بين مجالس الطلبة والإدارات الجامعية من خلال وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية سوف يعمل على الحد من سيطرة الإدارات الجامعية في الكثير من الجامعات الفلسطينية على الفضاء المدني المخصص لمجالس الطلبة، عبر تنظيم دوري للانتخابات الطلابية، وضبط العلاقة مع الإدارات الجامعية وفق أسس متفق عليها، وبالتالي فإن الفضاء المدني لمجالس الطلبة سوف ينظم وتزداد مساحته وهامش أعماله.

كذلك يمكن أن يسهم توحيد النظام الانتخابي لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية في توسيع المشاركة السياسية للأطر والحركات الطلابية الفلسطينية، فنظام التمثيل النسبي الذي تتبناه غالبية الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية سوف يسهم في إشراك جميع الكتل الطلابية في مجلس الطلبة، وذلك على عكس نظام الانتخاب القائم على الأغلبية، الذي تحظى فيه الكتلة الطلابية الفائزة بحقها في تشكيل مجلس الطلبة وحدها دون إشراك بقية الأطر والحركات الطلابية.

وقد أكد ممثلو الكتل ومجالس الطلبة في جامعة بيرزيت أن نظام التمثيل النسبي يضمن وجود تناسب بين عدد الأصوات التي حصلت عليها الكتلة الطلابية في الانتخابات وتقلها في المجلس، بمعنى أنه لا يتم استبعاد أي حركة طلابية من المشاركة في مجلس الطلبة، بحيث يعزز هذا النظام ويزيد حجم الشراكة الطلابية.

تشكل العلاقات الطلابية بين الأطر والحركات الطلابية الفلسطينية الجوهر الأساسي للفضاء المدني لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، ولهذا يجب أن تكون العلاقة بين الأطر والحركات الطلابية مبنية على أساس ديمقراطي، ويتقبل كل طرف الآخر، ويقبل بنتائج الانتخابات كخيار للطلبة، ومن أجل ذلك يجب أن تعمل الحركات الطلابية الفلسطينية على التركيز على نقاط التفاهم، والابتعاد عن نقاط الاختلاف، والحد من سياسة الاستقطاب بين الأطر والحركات الطلابية الفلسطينية، حيث تسهم مثل تلك الإجراءات في زيادة مساحات الفضاء المدني المخصص لمجالس الطلبة.

ومن خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع أعضاء ورؤساء مجالس الطلبة في بعض الجامعات الفلسطينية، تمت الإشارة إلى أن التوعية في العمل الطلابي الديمقراطي تشكل جزءاً كبيراً من تبني الأسس الديمقراطية لمجالس الطلبة، وبالتالي تزيد من مساحات الفضاء المدني لمجالس الطلبة،⁵² حيث إن العمل الطلابي المبني على أسس ديمقراطية يعمل على تبني مفاهيم تسهم في زيادة مساحات الفضاء المدني لمجالس الطلبة، فالديمقراطية تشجع على زيادة وعي الطلاب وتقبل الآخر وتفهم الآراء المعارضة، وتزيد من مساحات النقاش، وتعمل على ديمقراطية القرار من خلال المشاركة السياسية، وتحد من عملية الاستقطاب السياسي بين الطلبة وما ينتج عنها من خلافات.

التحديات والتوصيات المتعلقة بعمل الحركة الطلابية الفلسطينية ومجالس الطلبة

⁵² - من مقابلة مع عرابي طراوة، رئيس اتحاد مجلس الطلبة في جامعة القدس المفتوحة فرع الخليل.

تتعدد التحديات التي تواجه عمل مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، سواء أكانت تحديات خارجية مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، أم داخلية، وهي مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالانقسام الفلسطيني والاستقطاب الداخلي الفلسطيني، فالانتماءات الحزبية ذات اللون الواحد لبعض الجامعات قد أدت إلى هيمنة الانتماء الحزبي أحادي الشكل، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تعميق مظاهر الاستفراد بالقرارات داخل تلك الجامعات، ومن ضمنها النظام الانتخابي.⁵³

يسيطر نظام الانتخاب القائم على الأغلبية على نظام الانتخابات في جامعات قطاع غزة، وهو نظام يعتمد على فوز الحركات الطلابية بأغلبية الأصوات. وبالتالي، يحق للحركة الحاصلة على أغلبية الأصوات تشكيل المجلس وحدها، وهو بعكس نظام التمثيل النسبي في الانتخابات، الذي تتمثل فيه الحركات الطلابية في المجالس الطلابية عبر وزنها الانتخابي من مجموع الأصوات، ولهذا فإن اعتماد الأسلوب الديمقراطي الصحيح والمستند إلى قوائم التمثيل النسبي سوف يشكل مدخلاً أولياً نحو تفعيل العمل الديمقراطي للطلاب، خصوصاً في جامعات قطاع غزة.⁵⁴

من جهة أخرى، يتميز دور الإدارات الجامعية تجاه مجالس الطلبة والفضاء المدني الذي تتمتع به، وذلك وفقاً لأسباب عدّة، فهناك جامعات تسيطر عليها فصائل وأحزاب سياسية فلسطينية. وبالتالي، فإن الإدارات الجامعية لتلك الجامعات تشكل جزءاً من الموقف السياسي الفلسطيني الداخلي المتمثل بالانقسام الفلسطيني، وهناك جامعات تتميز باستقلاليتها عن آثار الانقسام الفلسطيني، وبالتالي نظمت انتخابات دورية لمجالس الطلبة، ويتمتع الطلبة بمساحات واسعة من الفضاء المدني داخلها.

عمق الانقسام الفلسطيني سياسة الاستقطاب الداخلي، وبالتالي أصبحت الإدارات الجامعية جزءاً من هذا الانقسام، وأصبحت سياساتها وإجراءاتها تعكس هذا الموقف المتمثل بتأجيل أو الانتخابات أو إيقافها لفترات غير معلومة، خصوصاً في قطاع غزة، ولهذا قامت بعض الجامعات، خصوصاً الجامعات الخاصة، بوضع المعوقات بشأن انتخاب وتشكيل مجالس الطلبة، وذلك في سبيل الحد من مهام مجالس الطلبة النقابية، التي تتمثل في المطالبة بخفض الرسوم الجامعية وتسيطها، ومساعدة الطلبة في عملية تسجيل المساقات، والمطالبة بتطوير المرافق الخدمية والثقافية للطلبة داخل الجامعات، ولهذا لا تحبذ الكثير من الجامعات الخاصة وجود مجلس طلبة يحظى بثقة جمهوره ويدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

⁵³ - الصوراني، غازي. "أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية". 2022، ص 16.

⁵⁴ - المصدر السابق.

شكل غياب إطار طلابي موحد جزءاً من التحديات التي تواجهها مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وانعكس هذا الغياب على مساحات الفضاء المدني لمجالس الطلبة، فاتحاد طلبة فلسطين وجد كجسم طلابي منذ عام 1959، حيث وضع دستوراً ولائحة تنظيمية لعمله، واعتبر أن مهمة الاتحاد تتلخص في خلق الإنسان الثوري القادر على المشاركة في معركة التحرير، والإعداد للمعركة، وتوعية الشباب الفلسطيني.⁵⁵

عقد الاتحاد منذ تأسيسه حتى عام 1990 عشرة مؤتمرات عامة، وعقد حتى عام 1998 سبعة وثلاثين اجتماعاً للمجلس الإداري الذي يعد أعلى هيئة بعد المؤتمر العام، وعلى الرغم من حجم النشاطات والإنجازات التي صنعها الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وتمثلت في المشاركة في مؤتمرات اتحاد الطلبة العرب، وعقد المعسكرات التدريبية للطلبة، وتشكيل الكتيبة الطلابية التي استشهد العديد من أفرادها دفاعاً عن القضية الفلسطينية.⁵⁶

عقدت آخر جلسة للمجلس الإداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين عام 1998، وهذا يعني أن الاتحاد العام للطلبة هو في حالة جمود فعلي لنشاطاته ودوره الرئيس، المتمثل في تمثيل الحركات والأطر الطلابية الفلسطينية وجمعها واستنهاضها تحت مظلتها، ولكن الواقع الذي يعيشه الاتحاد اليوم يعكس طبيعة الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني من تقرد بالقرارات، وتهميش دور الكثير من القطاعات في المجتمع الفلسطيني، خصوصاً الطلبة الذين قادوا فيما بعد العمل السياسي والعسكري الفلسطيني.

يمثل العامل الاقتصادي تحدياً كبيراً يواجه الطلاب والمجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية، فالأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين صعبة، وتزداد صعوبة في الارتفاع المتتالي لتكلفة الساعة الجامعية، وهو أمر تلجأ إليه غالبية الجامعات عندما تعاني من أزمات مالية، ولهذا فإن هذا الإجراء أرهق الكثير من الطلاب مالياً ومعنوياً، وأبعدهم عن الاهتمام بالشأن العام والشأن الطلابي.⁵⁷

إن غياب السلوك الديمقراطي في الجامعات الفلسطينية يمثل تحدياً أمام الحركات والأطر الطلابية والإدارات الجامعية على حد سواء، فالتعصب الحزبي لدى الطلبة والحركات الطلابية هو نتيجة قلة وعي الطلبة وإدراكهم مفهوم الديمقراطية، وهو ما تعاني منه غالبية الجامعات الفلسطينية، حيث تسود بعض القيم المجتمعية التي لا تدعم الديمقراطية، كبعض العادات والتقاليد

⁵⁵ - من موقع الموسوعة الفلسطينية الإلكتروني. انظر/ي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/3xjxweb3>

⁵⁶ - المصدر السابق.

⁵⁷ - عطاونة، غسان. "ورقة سياساتية حول سبل تعزيز العملية الانتخابية في الجامعات الفلسطينية"، ص 3. انظر/ي الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/56zwwf78>

التي عفا عليها الزمن، وهذا الأمر نتيجة لغياب التنشئة الصحيحة على الديمقراطية في مرحلة ما قبل الالتحاق بالتعليم الجامعي.⁵⁸

إن الغياب الجزئي للسلوك المدني لدى بعض الحركات والأطر الطلابية الفلسطينية أدى إلى الانغلاق على النفس، وتضييق دائرة المشاركة الهادفة، ويفقد التوازن بين الحق والواجب. لذا، فإن السلوك المدني وانتشاره بين الطلبة والأطر الطلابية لا يمكن أن ينتعش إلا ضمن تبنى القيم التي تنبذ عملية الإقصاء، وتعلي من شأن الإنسان والعقل والحريات والحقوق الديمقراطية، وبذلك فإن مستوى الممارسات التي تحتكم إلى ما ورد أعلاه هي التي تترجم غياب السلوك المدني عن بعض الجامعات الفلسطينية.⁵⁹

تجدر الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه عمل مجالس الطلبة في فلسطين على النحو التالي:

1. **الاحتلال الإسرائيلي:** تلعب قوات الاحتلال دورا مباشرا في إضعاف الحركة الطلابية من خلال الاعتقالات والقتل، خصوصا لنشطاء الكتل الطلابية المشاركين في المقاومة.
2. **تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني:** أدى الانقسام إلى تدخلات سلبية من قبل الإدارات الجامعية ذات الانتماءات السياسية، ما أثر على الممارسة الديمقراطية داخل المجالس الطلابية.
3. **تدخلات الأجهزة الأمنية:** تدخلات الأجهزة الأمنية الفلسطينية وبعض الأحزاب السياسية أثرت بشكل مباشر على استقلالية الحركات الطلابية، مما أدى إلى تعطيل الانتخابات أو إلغائها في بعض الجامعات.
4. **الإخلال بالأمن داخل الجامعات:** غياب الإجراءات الأمنية بشكل جزئي أدى إلى انتشار ظواهر الإخلال بالأمن، ما دفع بعض الجامعات إلى تأجيل انتخابات مجالس الطلبة أو إلغائها.
5. **تحول الانتخابات الطلابية إلى منصات سياسية:** بسبب غياب الانتخابات العامة الفلسطينية، أصبحت انتخابات مجالس الطلبة منصات للفصائل الفلسطينية للتعبير عن توجهاتها السياسية، ما يزيد من حدة التجاذبات السياسية.

⁵⁸ - أبو سفاقة، محمد. "دور الجامعات العربية في تعزيز السلوك الديمقراطي دراسة حالة الجامعات الفلسطينية (جامعة النجاح الوطنية، بيرزيت، الجامعة العربية الأمريكية، خضوري). جامعة النجاح الوطنية- كلية الدراسات العليا. 2020، ص 54.

⁵⁹ - غسان عطاونة، مرجع سابق، ص 3.

6. سياسات السلطة الفلسطينية: تمارس السلطة الفلسطينية التضييق على الكتل الطلابية المعارضة، خاصة الكتلة الإسلامية، من خلال الاعتقالات وحظر النشاطات، وتضغط على إدارات الجامعات للحد من النشاط السياسي المعارض.
7. سياسات الجامعات: تمارس إدارات الجامعات دورا سلبيا تجاه الحركات الطلابية القوية والفعالة، إذ ترى فيها جسما ضاعطا يمكن أن يتعارض مع مصالحها، سواء في العمل المطليبي أو الوطني.
8. إضعاف الكتل الطلابية: تتعرض الحركات الطلابية لضغوط من قبل السلطة الفلسطينية وإدارات الجامعات، ما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على المشاركة الفعالة في الأنشطة السياسية والمدنية داخل الحرم الجامعي.
9. الضغوط الاقتصادية والاجتماعية: تراجع الوضع الاقتصادي في فلسطين أثر سلبا على دور الحركات الطلابية، حيث أصبحت للطلاب أولويات أخرى تتعلق بتأمين مستقبلهم الأكاديمي والمهني بدلا من الانخراط في العمل السياسي والطلابي.
10. انخفاض مشاركة الطالبات: على الرغم من حضورهن الملحوظ، فإن الفجوة بين الجنسين في التمثيل داخل المجالس الطلابية تبقى واضحة، حيث تعاني الطالبات من التمييز والتهميش.
11. غياب الوعي بالديمقراطية وسوء إدارة المجالس: يعاني بعض الطلبة من ضعف الوعي بالدور الديمقراطي للمجالس الطلابية، ما يؤدي إلى سوء إدارة المجالس وقلة الفعالية في تحقيق الأهداف.

جدول رقم (4): إطار التدخلات المقترحة- يوضح أبرز الفجوات والتحديات الرئيسية والتدخلات المقترحة

#	الفجوات الرئيسية	التدخلات المقترحة	الشركاء وأصحاب العلاقة
1.	القيود المتمثلة بسياسة الاعتداءات الإسرائيلية واستهداف الحركات الطلابية المستمرة والمتواصلة خلال الفترات المتعاقبة	<ul style="list-style-type: none"> ❖ إنشاء آليات لرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد الطلبة والجامعات الفلسطينية، وإصدار التقارير الدورية التي توثق مختلف أشكال الانتهاكات. ❖ تنظيم حملات مناصرة دولية لمواجهة الانتهاكات ضد الطلبة والجامعات الفلسطينية، بما يتضمن تقديم شكاوى للهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة. ❖ إطلاق حملات مناصرة للمطالبة بفضح الانتهاكات الإسرائيلية المختلفة، خصوصاً المتعلقة بالقيود المفروضة على حرية التنقل والتعليم والحق في الوصول إلى الجامعات. 	<ul style="list-style-type: none"> • الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. • منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. • المنظمات والاتلافات الدولية ذات الصلة بالتعليم. • وزارة التعليم العالي.
2.	الأثر السلبي للانقسام الفلسطيني على مساحة الحرية والمساحات المخصصة لمجالس الطلبة والصراعات المختلفة بين الكتل الطلابية في الجامعات الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تنظيم جلسات حوار تجمع الكتل الطلابية المختلفة بهدف الحد من الصراعات، وللتفاق على مبادئ العمل والتمثيل الطلابي، واحترام مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والتنوع. ❖ تنظيم برامج تدريب لأعضاء مجالس الطلبة حول مفاهيم الديمقراطية والمواطنة الحاضرة للتنوع، ومهارات الحوار، وحل النزاعات، من أجل بناء ثقافة الحوار كأداة للتغيير الإيجابي وتعزيز الوعي الديمقراطي بين الشباب في المجتمع الفلسطيني، ومساعدتهم على إدارة الخلافات بطريقة سلمية. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. • وزارة التعليم العالي. • عمادة شؤون الطلبة في الجامعات. • الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية. • المجالس والكتل الطلابية. • طلاب الجامعات.

#	الفجوات الرئيسية	التدخلات المقترحة	الشركاء وأصحاب العلاقة
		❖ توقيع مدونات سلوك وميثاق شرف بين الكتل الطلابية ومجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية المختلفة للالتزام بالممارسة الديمقراطية واحترام العمل الطلابي بين الكتل المختلفة.	
3.	عدم انتظام الانتخابات بشكل مستمر ودوري	<ul style="list-style-type: none"> ❖ إجراء مراجعة وتطوير للساتير أو الأنظمة الداخلية لمجالس الطلبة، بالتعاون مع الكتل الطلابية، وذلك فيما يتعلق بالأدوار، والمسؤوليات، والأنشطة المخصصة لمجالس الطلبة، وتنظيم الانتخابات.. وغيرها. ❖ اعتماد نظام تمثيل نسبي موحد في جميع الجامعات لتعزيز التعددية والمشاركة والتمثيل الطلابي في مختلف الجامعات الفلسطينية. ❖ توقيع مدونات سلوك وميثاق شرف بين الكتل الطلابية والجامعات، بحيث تلتزم مختلف الأطراف بإجراء الانتخابات بشكل دوري، وتعزيز الآليات لمراقبة تنفيذها. ❖ تسهيل الحوار بين الكتل الطلابية المختلفة للتوصل إلى توافق حول تنظيم الانتخابات وضمان مشاركة الجميع. ❖ زيادة الوعي وتنفيذ حملات توعية حول أهمية المشاركة في الانتخابات ودورها في تعزيز الديمقراطية والتمثيل الطلابي. ❖ تدريب الطلبة وممثلي الكتل الطلابية حول مفهوم المناصرة وتنفيذ حملات الضغط على الإدارات الجامعية لضمان إجراء الانتخابات، والحد من القيود على العمل الطلابي. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات المجتمع المدني. وزارة التعليم العالي. عمادة شؤون الطلبة في الجامعات. • الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية. المجالس والكتل الطلابية. طلاب الجامعات. وسائل الإعلام.
4.	إنهاء أو الحد من التجاوزات الممارسة من قبل الأجهزة الأمنية ضد الطلبة والتدخل في عمل الكتل الطلابية	<ul style="list-style-type: none"> ❖ وضع آليات لضمان إنهاء أو الحد من التجاوزات من قبل الأجهزة الأمنية ضد الطلبة والتدخل في عمل الكتل الطلابية. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. • الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية.

#	الفجوات الرئيسية	التدخلات المقترحة	الشركاء وأصحاب العلاقة
		<ul style="list-style-type: none"> ❖ إنشاء آليات لرصد وتوثيق الانتهاكات ضد الطلبة والجامعات الفلسطينية، وإصدار التقارير الدورية التي توثق مختلف أشكال الانتهاكات. ❖ الدفاع عن الطلبة ممن يتعرضون للاعتقال أو التهديد والتضييق من قبل الأجهزة الأمنية، عبر الشراكة مع منظمات حقوق الإنسان على المستوى الفلسطيني. ❖ تنظيم حملات مناصرة لمواجهة الانتهاكات ضد الطلبة والجامعات الفلسطينية، بما يتضمن تقديم شكاوى للهيئات ومنظمات حقوق الإنسان على المستوى الفلسطيني. 	<ul style="list-style-type: none"> • المجالس والكتل الطلابية. • طلاب الجامعات. • وسائل الإعلام.
5.	ضعف دور المجالس الطلابية ومشاركة الطلبة وانخراطهم في العمل الطلابي.	<ul style="list-style-type: none"> ❖ إجراء ورش عمل لنقاش الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمجالس الطلبة والعلاقة مع الإدارات الجامعية، وتعزيز قنوات التواصل بين إدارات الجامعات والمجالس الطلابية لتعزيز التعاون. ❖ وضع خطط عمل سنوية ترتبط بفترات انتخابات مجالس الطلبة، لتنظيم قدرتهم على التخطيط وتنفيذ النشاطات المختلفة بشكل علمي وممنهج، مع توفير الدعم المادي لتنفيذ الأنشطة والمبادرات التي تحفز مجالس الطلبة على العمل. ❖ تشجيع الحركات الطلابية على تشكيل تحالفات لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز الفضاء المدني، وتشجيع الحركات على تبادل الموارد والمعلومات لتعزيز القدرات الجماعية. ❖ دعم الطلبة للتخطيط وتنفيذ مبادرات في الجامعات ضمن احتياجاتهم، لزيادة دور الطلبة وقدرتهم على التأثير في الفضاءات الجامعية، وإبراز دورهم ومكانتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات المجتمع المدني. • عمادة شؤون الطلبة في الجامعات. • المجالس والكتل الطلابية. • طلاب الجامعات.

#	الفجوات الرئيسية	التدخلات المقترحة	الشركاء وأصحاب العلاقة
		<ul style="list-style-type: none"> ❖ تنفيذ حملات توعية لتعزيز المشاركة والتوعية بالحقوق والواجبات، وتنظيم دورات تدريب حول مجالات القيادة، والحوار، والمشاركة، والديمقراطية. ❖ إدماج الطلبة من خارج المجالس الطلابية للمساهمة في صنع القرار والمشاركة الفاعلة في اللجان المختلفة، والتأثير على السياسات والقرارات التي تهم الطلبة. ❖ توفير الدعم والخدمات التي يحتاجها الطلبة، مثل: المساعدة في التسجيل، وتوفير الموارد التعليمية. ❖ تعزيز الأنشطة اللامنهجية الاجتماعية والترفيهية والثقافية التي تدعم التفاعل بين الطلاب وتعزز من ثقافة المشاركة والاندماج في العمل الطلابي. 	
6.	توفير الدعم للطلبة، خصوصا الفئات الأقل حظا والأكثر فقرا	<ul style="list-style-type: none"> ❖ العمل على توفير منح دراسية أو مساعدات مالية للطلاب المحتاجين، ما يساعدهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية، ويشجعهم على المشاركة في الأنشطة الطلابية. ❖ إنشاء برامج توعية ودعم نفسي لمساعدة الطلاب على التعامل مع الضغوط، وتعزيز مهاراتهم المهنية لتعزيز فرصهم في سوق العمل. ❖ التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية وعملية للطلاب، ما يساعدهم في اكتساب مهارات جديدة، ويعزز من فرصهم الاقتصادية. ❖ تأسيس صندوق دعم طلابي يتولى تقديم المساعدات المالية للأنشطة والفعاليات الطلابية، ما يساعد في تخفيف الضغوط المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات المجتمع المدني. • الإدارات الجامعية وعمادة شؤون الطلبة في الجامعات. • المجالس والكتل الطلابية. • طلاب الجامعات. • القطاع الخاص.

#	الفجوات الرئيسية	التدخلات المقترحة	الشركاء وأصحاب العلاقة
7.	ضعف تمثيل ومشاركة الفتيات في المجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية	<ul style="list-style-type: none"> ❖ إجراء المزيد من الدراسات المسحية والاستكشافية لفهم مستوى المشاركة، وتحليل المعوقات التي تواجه الفتيات في الانخراط في المجالس الطلابية وصناعة القرار. ❖ تعزيز الوعي بأهمية مشاركة الفتيات في المجالس الطلابية، وعقد برامج تدريب متخصصة للطلبات حول مواضيع القيادة والمشاركة في صناعة القرار والانتخابات الجامعية. ❖ تدريب ممثلات مجالس الطلبة الفتيات لتعزيز دورهن وفهمهن للعمل الطلابي ومشاركتهن في صناعة القرار. ❖ إبراز النماذج الناجحة من ممثلات المجالس الطلابية في الجامعات لتشجيع غيرهن من الطالبات للانضمام إلى المجالس الطلابية والمشاركة في الانتخابات. ❖ دعم الطالبات للتخطيط لمبادرات في الجامعات وتنفيذها، لتعزيز مشاركتهن وانخراطهن وقدرتهن على التأثير في الفضاءات الجامعية، وإبراز دورهن ومكانتهن. 	<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات المجتمع المدني. • الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية. • عمادة شؤون الطلبة في الجامعات. • المجالس والكتل الطلابية. • طلاب الجامعات، وبشكل خاص الطالبات.

بناء على التحديات المذكورة في الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تأتي على شكل تدخلات لتعزيز الدور ومساحة العمل المتاحين لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية:

توصيات على صعيد الجامعات

* **تحديد الجامعات عن التجاذبات السياسية:** ضرورة أن تحافظ الجامعات على استقلاليتها وتحييد نفسها عن أي تجاذبات سياسية، وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة التي تكفل هذه الاستقلالية، وتمنع التدخل في عمل الحركة الطلابية.

- * إجراء انتخابات دورية ومنتظمة لمجالس الطلبة: تنظيم انتخابات حرة ونزيهة بشكل دوري ومنتظم، مع ضمان مشاركة جميع الكتل الطلابية، ما يساهم في تعزيز المشاركة الطلابية وتفعيل دور الطلبة في الحياة الجامعية.
- * تفعيل دور مجالس الطلبة: يجب منح مجالس الطلبة الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لتمثيل الطلبة والدفاع عن حقوقهم، والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر عليهم.
- * تعزيز ثقافة الحوار والتسامح: تنظيم برامج وفعاليات لتعزيز ثقافة الحوار والتسامح بين الطلبة، ونبذ العنف والتعصب، وتقبل الرأي الآخر.
- * إشراك الطلبة في صنع القرار: يجب إشراك الطلبة في عملية صنع القرار على مستوى الجامعة، من خلال ممثليهم في مجالس الطلبة، وذلك لتعزيز الشعور بالمسؤولية والمشاركة لديهم.
- * توعية الطلبة: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعزيز وعي الطلبة بأهمية المشاركة المدنية ودورهم في بناء مجتمع ديمقراطي، وتشجيعهم على الانخراط في العمل الطلابي والأنشطة المدنية.
- * التعاون مع المؤسسات: بناء شراكات مع المؤسسات المحلية والدولية المعنية بتعزيز المشاركة المدنية، للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في هذا المجال في توفير البرامج والتدخلات لعمل مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

توصيات على صعيد مجالس الطلبة

- * توقيع ميثاق شرف بين مجالس الطلبة: تحفيز مجالس الطلبة للتعاون واحترام أخلاقيات عمل الحركة الطلابية عبر توقيع ميثاق عمل مشترك يمكن أن يشمل مبادئ أساسية تتعلق بحقوق الطلاب، ومسؤولياتهم، وآليات الحوار، والحل السلمي للخلافات بين الكتل والإدارات الجامعية.
- * تمثيل الطلبة والدفاع عن حقوقهم: يجب على مجالس الطلبة العمل بفعالية لتمثيل الطلبة والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم، والسعي لحماية حقوقهم الأكاديمية والاجتماعية.
- * بناء الوعي السياسي والوطني: توعية الطلبة بالقضايا الوطنية والسياسية، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في الحياة العامة والاستمرار بعملية النضال ومقاومة الاحتلال.
- * معالجة التحديات التي تواجه مشاركة الطالبات: يجب العمل على زيادة وعي الطالبات بأهمية المشاركة السياسية، ومعالجة تأثير الانتماء الحزبي على مشاركتهن، وتوفير بيئة داعمة لهن في الجامعات وفي قيادة الحركة الوطنية ومجالس الطلبة.

- * تنظيم الأنشطة الطلابية: تنظيم الأنشطة المتنوعة التي تثري الحياة الجامعية وتعزز التفاعل والمشاركة بين الطلبة.
- * التوعية بالحقوق والواجبات: توعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز قيم المواطنة الصالحة لديهم.
- * المساهمة في صنع القرار: المشاركة الفعالة في اللجان الأكاديمية والإدارية، والتأثير على السياسات والقرارات التي تهم الطلبة.
- * تقديم الخدمات الطلابية: توفير الدعم والخدمات التي يحتاجها الطلبة، مثل المساعدة في التسجيل وتوفير الموارد التعليمية.
- * تعزيز الممارسة الديمقراطية: ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحوار والتسامح داخل الجامعة، واحترام التنوع وتقبل الاختلاف.
- * تنمية الثقافة السياسية والوطنية: تعزيز الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى الطلبة، وتشجيعهم على المشاركة في بناء مجتمعهم.

توصيات على المستوى الوطني ولصانعي السياسات

- * توثيق الانتهاكات ضد الجامعات: يجب العمل على وضع آلية لتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وإصدار التقارير، وفضح الانتهاكات، عبر التعاون مع المؤسسات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان.
- * مواجهة الانتهاكات بحق الطلبة: تشكيل لجنة من الجامعات ومراكز ومؤسسات حقوق الإنسان، بحيث تضمن الدفاع عن الطلبة ضد الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية وجهات إنفاذ القانون، عبر وقف الاعتقالات والاستدعاءات السياسية بحق الطلبة، وضمان المحاكمة العادلة لهم، وتفعيل دور المؤسسات الحقوقية في رصد الانتهاكات وتوثيقها.
- * تنظيم حملات لمعالجة الانقسام الداخلي: من المهم إشراك الطلبة في برامج وحملات مجتمعية تستهدف المطالبة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، خصوصاً بعد الحرب الهمجية على قطاع غزة.
- * إصلاح النظام القانوني وتعزيز استقلال القضاء: يجب مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات التي تحد من الحريات العامة، وضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز استقلال القضاء ونزاهته.
- * توحيد النظام الانتخابي: من الضروري العمل على تبني نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة في جميع الجامعات الفلسطينية، لضمان تمثيل عادل لجميع الكتل الطلابية، وتعزيز المشاركة السياسية للطلبة.

* تفعيل دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين: يجب العمل على إعادة تفعيل دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين كممثّل شرعي

لجميع الطلبة، وتنظيم انتخاباته بشكل دوري، وبمشاركة كافة الكتل الطلابية.

الملاحق والمرفقات

مرفق رقم (1.1): قائمة المقابلات الفردية مع ممثلي عمادة شؤون الطلبة في الجامعات

المؤسسة	الاسم/ المنصب	تاريخ عقد اللقاء
جامعة بيرزيت	غسان البرغوثي - عمادة شؤون الطلبة أنوار حمائل - مساعدة عميد شؤون الطلبة.	2024/9/7
جامعة القدس المفتوحة	سلامة سالم - عميد شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة. الأستاذ بهاء - رئيس قسم الأنشطة الطلابية في العمادة في جامعة القدس المفتوحة.	2024/9/10
جامعة النجاح الوطنية	محمد دقة - مدير عمادة شؤون الطلبة.	2024/9/14

مرفق رقم (1.2): قائمة المقابلات الفردية مع ممثلي الكتل ومجالس الطلبة

المؤسسة	الاسم/ المنصب	تاريخ عقد اللقاء
جامعة بيرزيت	أدهم السدة - ممثل حركة الشبيبة الطلابية. عمرو كايد - ممثل القطب الديمقراطي.	2024/9/7
جامعة القدس المفتوحة	لين شقور - رئيسة اتحاد مجلس الطلبة في جامعة القدس المفتوحة - فرع سلفيت. عرايبي طراوة - رئيس مجلس الطلبة في جامعة القدس المفتوحة - فرع الخليل.	2024/9/21
جامعة النجاح الوطنية	أغيد نصار - ممثل جبهة العمل الطلابي.	2024/9/25

2024/9/25	روحي عوادة- ممثل الشبيبة الطلابية.	
2024/9/26	عمرو قواريق- ممثل الكتلة الإسلامية.	

مرفق رقم (1.3): قائمة المقابلات الفردية مع ممثلي مجالس الطلبة في الفترة بين (1987- 2002)

المؤسسة	الاسم/ المنصب	فترة رئاسة المجلس الطلابي	تاريخ عقد اللقاء
جامعة بيرزيت	علاء زهير- ممثل عن قائمة النهضة الإسلامية.	2002-1999	2024/9/29
جامعة القدس المفتوحة	خالد برغوث- ممثل عن حركة الشبيبة الطلابية.	2002-1998	2024/9/29
جامعة النجاح الوطنية	سمير دوابشة- ممثل عن حركة الشبيبة الطلابية.	1992-1987	2024/9/29